مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثالثة والخمسون

الجلسة ٣٩٥٤ (مستأنفة)

الأربعاء، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الساعة ١٥/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بوعلاي	(البحرين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فيدوتوف
	البرازيل	السيد باتريوتا
	البرتغال	السيد سواريس
	سلوفينيا	السيد تورك
	السويد	السيد دالغرن
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد مونغارا - موسوتسي
	غامبيا	السيد توراي
	فرنسا	السيد ديحاميه
	كوستاريكا	السيد ساينز بيولي
	كينيا	السيد كيهواغا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جيرمي غرينستوك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بيرلي
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع

98-86750

استؤنفت الجلسة يوم الأربعاء، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، الساعة ١٦/٠٠.

الرئيس: المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوفال (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أهنئكم سيادة الرئيس على عقد جلسة اليوم عن صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء النزاع. فكثيرا ما كان ينظر إلى حفظ السلام وبناء السلام على أنهما عمليتان منفصلتان. والواقع أنه ينبغي النظر إليهما معا على أنهما مكملان لبعضهما البعض في الاستجابة المتكاملة للصراع. وينبغي المواءمة والتنسيق بين إجراءاتنا في التصدي للعمليتين، إذا كنا نريد النجاح في إقامة سلام دائم.

وقد أطلقت كندا عام ١٩٩٦ مبادرة لبناء السلام كوسيلة لدعم الجهود المحلية الرامية إلى بناء سلام دائم في مناطق الصراع. والهدف هو دعم واستكمال جهود حفظ السلام عن طريق الدبلوماسية النشطة بإقامة ائتلافات مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين وبتوفير التمويل الموجه بدقة نحو أنشطة بناء السلام الابتكارية.

إن تنفيذ مبادرة بناء السلام هذه قد علمنا أنه حتى نكون فعالين حقا فإنه لا بد لأنشطة بناء السلام أن تتصدى لأمن الأفراد بمن فيهم النساء والأطفال. فالناس بحاجة إلى أن يطمئنوا إلى استمرار سلامتهم ورفاههم، وخاصة حين يخرجون في أعقاب الصراعات التي يستهدف المتقاتلون فيها المدنيين عمدا. والناس بحاجة إلى أن يوفر لهم الأساس كي يتغلبوا على اللامبالاة ويعيدوا بناء حياتهم ويستعيدوا الأمل في المستقبل.

ومما لا شك فيه أنه ليست كل عناصر بناء السلام بعد الصراع ضمن صلاحية مجلس الأمن على سبيل الحصر. ومعنى هذا أن لمجلس الأمن دورا حيويا ليس أقله كفالة أن ينتظر من ولايات حفظ السلام إلى أقصى حد ممكن متطلبات تتعلق ببناء السلام والتعمير بعد انتهاء الصراع. فينبغي أن تشمل ولايات المجلس حسب الاقتضاء أحكاما بالتصدي للآثار المدمرة التي ترتبها الألغام المضادة للأفراد والتي تقوض أنشطة التعمير بعد انتهاء الصراع؛ وبنزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، بما فيهم الجنود الأطفال؛ والتصدي لآثار انتشار الأسلحة الصغيرة، المزعزعة للاستقرار.

وينبغي أن تشارك منظومة الأمم المتحدة الأوسع في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، إذا كان لنا أن نأمل في الأسباب التاريخية والأساسية للصراعات، وإلا فإن السلم الدائم سيظل بعيد المنال. وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى، وكذلك المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإنمائية الإقليمية، والمانحون الثنائيون، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والقطاع الخاص، لكل منها دورها الذي تضطلع به في إعادة بناء الاقتصادات والهياكل الاجتماعية المنهارة، وفي دعم ورعاية السلام الدائم والمستدام. والتنسيق أمر جوهري إذا كان لكل هذه الجهود أن تعزز بعضها البعض. ونتفق مع الممثل الدائم للمملكة المتحدة على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يرسم الطرق التي تكفل تكامل أهدافه السياسية وصفقات الانعاش المالي التي تضعها المؤسسات المالية الدولية. وإلا فسنخاطر بفقدان المكاسب التي حققناها بتكلفة بشرية ومالية هائلة في كثير من الأحيان، من خلال ما أصبح يعرف بعمليات حفظ السلام التقليدية.

ومع ذلك، فالبلدان التي تخرج من الصراع تبقى عليها المسؤولية الأساسية عن إعادة البناء والمصالحة داخل مجتمعاتها. وإن لم يشارك مواطنوها في ذلك فلن تكون تلك العملية عملية بناء سلم مشروعة.

ويمكن للممثلين الخاصين للأمين العام أن يضطلعوا بدور حاسم في بناء السلم الدائم عن طريق تشجيع التعاون الفعال بين مختلف الأطراف المعنية في كل بلد. ونثني على التوصيات العملية والهامة التي أصدرها المنتدى المعني بالممثلين الخاصين للأمين العام، الذي نظمه برنامج التعاون الدولي وحل الصراع التابع للمعهد النرويجي للعلوم الاجتماعية التطبيقية في تموز/يوليه ١٩٩٨. ونسترعي الانتباه بصفة خاصة إلى التوصيات التي تؤكد أهمية التعاون الموسع بين المؤسسات لتعزيز السلطة الأدبية للممثلين الخاصين وفعاليتهم. وبالنسبة للمسائل التي تتعلق ببلد واحد أو المسائل الأمنية عبر البلدان فيمكن للممثل الخاص أن يشجع تعاون المنظمات والمانحين لمعالجة احتياجات البلدان التي تخرج من الصراع. ومكتب الأمم المتحدة في ليبريا لدعم بناء السلم برئاسة فيلكس داونز - توماس، ممثل الأمين العام، نموذج يحتذى ونؤيد تأييدا تاما أيضا اقتراح كينيا، الذي تقدمت به في مرحلة مبكرة من هذه المناقشة، بوجوب إنشاء هياكل دعم بناء السلم لتوفر التنسيق الفعال.

وينبغي للسلم الدائم أن يعالج أيضا الحقوق الأساسية للإنسان لضحايا الصراع. ويجب على الأمم المتحدة أن تدعم الجهود المحلية للتغلب على ثقافات الإفلات من العقاب، التي كثيرا ما تتسم بها الصراعات، والتي شكلت لفترة طويلة عقبة أساسية في سبيل مراعاة حقوق الأفراد. ولهذا دعمت كندا بثبات إنشاء محكمة جنائية

دولية دائمة. ويجب على المجلس أن يواصل تقديم دعمه الكامل للمحاكم المخصصة إلى أن تبدأ المحكمة عملها.

إن إحلال السلام، وصون السلام من مسؤوليات مجلس الأمن. ونعتقد أن المجلس يمكنه، بل ويجب عليه، أن يكون عنصرا حفازا لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى معالجة قضايا ما بعد انتهاء الصراع وبناء سلام حقيقي ودائم. والنجاح يتطلب مشاركة الأطراف المحلية بالإضافة إلى الدعم الدولي المتعدد التخصصات الذي يجري تخطيطه وتنسيقه وتكيفه بعناية ليتفق وحاجات البلدان التي تخرج من الصراعات. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يحقق ذلك وحده. ومن المؤكد كذلك أن النجاح في بناء السلم بعد انتهاء الصراع لا يمكن أن يتحقق دون مشاركة المجلس الكاملة والفعالة والتي تجري في الوقت المناسب.

الرئيس: أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل النرويج. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بند جدول الأعمال قيد النظر في مجلس الأمن في جلسة اليوم يتعلق بالطبيعة المعقدة لمقصد من أهم المقاصد الأساسية للأمم المتحدة، وهو صون السلم والأمن الدوليين. وحل الصراع وبناء السلم ينطويان على الوساطة، وحفظ السلام، والجهود الإنسانية، وجهود تسريح القوات ونزع السلاح، والتعمير والمصالحة، وتعزيز حقوق الإنسان والحكم الصالح، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد.

ونحن نقدر هذه الفرصة للمشاركة في المناقشة في إطار مجلس الأمن حول تحديات متابعة مرحلة ما بعد انتهاء الصراع وتوطيد السلام. وقد علمتنا التجربة أن وقف إطلاق النار وإنشاء عملية لحفظ السلام لا يكفيان لضمان التطور السلمي في مجتمع مزقته الحرب. وكثيرا ما نشهد تحطيم الآمال في مستقبل أفضل. وكثيرا ما يثبت أن دائرة العنف المفرغة أقوى من التطلعات إلى السلام. ومن المهم أن نخطط لبناء السلم بعد انتهاء الصراع من البداية، عندما يكون الصراع قائما.

ولهذا تدعم النرويج جهود مجلس الأمن طوال السنوات القليلة الماضية لتطوير واعتماد ولايات أكثر شمولا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد شملت الولايات التي اعتمدت مؤخرا جوانب حاسمة لبناء السلام لأمد طويل، بما في ذلك تيسير إعادة إدماج اللاجئين، وتسريح المقاتلين، وتجميع الأسلحة، وإعادة إدماج الجنود الأطفال في المجتمع، وإعادة تنصيب الحكومات الشرعية.

والتنفيذ الناجح لجهود بناء السلم بعد انتهاء الصراع يتطلب التزاما واضحا من جانب الأطراف المشاركة. ويجب أن يجري تعريف التدابير ووضعها بالتعاون الوثيق مع الأطراف المعنية مباشرة، مع مراعاة الظروف والاحتياجات المعينة في كل حالة على حدة. ولهذا فمن الأهمية القصوى أن نعالج الحاجة إلى اتخاذ تدابير لبناء السلم بعد انتهاء الصراع في المراحل المبكرة جدا من جهود حل الصراع، وأن ندخل هذه التدابير في المفاوضات حول اتفاقات السلام.

وتنفيذ هذه الأنشطة الشاملة يتطلب أيضا التنسيق الوثيق بين مختلف إدارات ووكالات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نثني على المبادرات التي اتخذها الأمين العام، على مستوى المقر في إطار إصلاح الأمم المتحدة - وبخاصة من خلال جهود لجنة التنسيق الإدارية - وفي الميدان، من خلال تعزيز دور الممثلين الخاصين للأمين العام. ويجب أن تستمر هذه الجهود وأن تتطور في ضوء التجربة المكتسبة.

إن العدد الضخم من الأسلحة الصغيرة الموجود في مناطق الصراع يمثل مشكلة كبيرة أثناء الصراعات وبعدها. وهناك ضرورة لممارسة رقابة أفضل على عمليات نقل الأسلحة الصغيرة. وقد اتخذ عدد من المبادرات الإقليمية المشجعة في هذا الصدد، أبرزها وقف تصنيع وتصدير وتوريد الأسلحة الخفيفة الذي أعلنه زعماء دول غرب أفريقيا في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وتؤيد النرويج الدعوة إلى فرض حظر طوعي على مبيعات الأسلحة لمناطق الصراع في أفريقيا، كما اقترحت الولايات المتحدة. ونرحب بمقترح الأمين العام المتعلق بزيادة الشفافية فيما يتصل بإمدادات الأسلحة إلى مناطق الصراعات القائمة أو المحتملة، بما في ذلك إجراءات مراقبة وتنظيم دور سماسرة الأسلحة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تنفيذ هذه المبادرات. وبغية مساعدة الأمم المتحدة على تقديم المساعدة للمبادرات الوطنية والإقليمية بصورة فعالة ودون تأخير، انشأت النرويج مؤخرا صندوقا استئمانيا لتقديم الدعم في مجال منع وخفض انتشار الأسلحة الصغيرة. ونشجع البلدان الأخرى على المساهمة في الصندوق.

وتشكل الألغام الأرضية المضادة للأفراد أيضا عقبة كأداء أمام عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وتوطيد السلام. والنرويج ملتزمة بقوة بمتابعة اتفاقية أوتاوا لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، بما في ذلك أنشطة نزع الألغام وإعادة التأهيل التي خصصنا لها مبلغ ١٢٠ مليون دولار أمريكي خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٢.

وتقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (S/1998/318)، يؤكد بوضوح على ضرورة اتباع نهج متكامل حيث يجب أن تكون المسائل الاقتصادية والاجتماعية جزءا لا يتجزأ من الجهود الدولية لضمان السلم وتعزيزه. وينطبق ذلك على أفريقيا، وكذلك على المناطق الأخرى. وينبغي كفالة التوافق بين أعمال مجلس الأمن وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة الجمعية العامة.

وفي العديد من الحالات، سيكون من الأهمية بمكان أيضا تحسين التنسيق وتشاطر المعلومات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي لضمان تنفيذ جميع الجهود الدولية بشكل متسق وفعال. ويجب علينا أن نضمن بصورة أفضل توحيد الهدف وأن ندمج بين جهود الأمم المتحدة لبناء السلم وجهود الأطراف الأخرى المؤثرة. وستتولى النرويج رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩٩٩، ولقد عقدنا العزم على أن نصقل بقدر أكبر علاقة العمل الراسخة فعلا بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وبالرغم من أن كل بلد يتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة مناخ سياسي يفضي إلى الاستقرار والنمو الاقتصادي فيه، فإن المجتمع الدولي يجب عليه أن يقدم دعما واسعا. وتلتزم النرويج التزاما قويا بأداء قسطها. ثمة هدف هام للتعاون الإنمائي النرويجي يتمثل في توفير الأموال والموارد البشرية الكافية لضمان أن تمثل المرحلة الحاسمة لما بعد انتهاء الصراع جسرا للعبور من اليأس إلى السلام المستدام والتنمية الطويلة الأجل.

الرئيس: المتكلم التالي ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد العربي (مصر): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم خالص التهنئة لكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وإنني لعلى ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية وحنكتكم سوف تسهم في مباشرة المجلس لمسؤولياته على أكمل وجه.

إن حفظ السلم والأمن الدولي، كما ورد في المادة الأولى من الميثاق، هو أحد المقاصد التي تهدف إليها الأمم المتحدة بل هو محور دورها والسبب الرئيسي لإنشائها.

وقد رسم الميثاق معالم واضحة للتدابير التي ينبغي اتخاذها لردع المعتدي في حالة وقوع عدوان أو التهديد به. غير أن تطورات الأحداث منذ وضع الميثاق وحتى يومنا هذا، بما في ذلك اختلاف طبيعة النزاعات والظروف المحيطة بها، أثبتت أن تطبيق النموذج الذي وضعه الميثاق يكاد يكون مستحيلا. فالحالات القاطعة التي أمكن فيها لمجلس الأمن تحديد المعتدي والمعتدى عليه واتخاذ قرار باستخدام القوة العسكرية لردع العدوان محدودة للغاية. وفي هذا الإطار نشأت عمليات حفظ السلام.

ولكن التجربة أثبتت أيضا أن الاقتصار على عمليات حفظ السلام لا يكفي لمواجهة متطلبات بناء السلام. فعملية بناء السلام تقتضي أن تقوم الأمم المتحدة بدور شامل ومتعدد الجوانب وأكثر إيجابية تجاه تحقيق ظروف مواتية للاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة المعنية. ولما كانت عمليات حفظ السلام تنصب على تهيئة جو الاستقرار على المدى القصير كان لا بد من اتخاذ سلسلة من الإجراءات طويلة المدى يكون من شأنها إنهاء حالة الفوضى المترتبة على النزاع والتي يتسبب استمرارها في توليد نزاعات جديدة.

لقد أبرز التقرير الذي تقدم به الأمين العام السابق بطرس غالي إلى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة حول "خطة للسلام" أهمية مفهوم "بناء السلام فيما بعد النزاع". وتأكدت هذه الأهمية بالتقرير التالي الذي تقدم به بعنوان "ملحق لخطة للسلام". وقد قصد الأمين العام السابق من هذه المبادرة إيضاح كيفية تطبيق هذا المفهوم في إطار من الاحترام الكامل للتوازن القائم بين الأجهزة الرئيسية المختلفة في الأمم المتحدة. وقد لقيت الأفكار التي وردت في التقرير استقبالا طيبا دعا الجمعية العامة إلى إصدار قرارها ٤٧/١٢٠ (باء) لتؤكد فيه على أهمية هذه الاقتراحات حول هذا المفهوم، ولتقرر استمرار النظر فيها من الناحية الموضوعية.

وقد أثبتت المناقشات المتعمقة لهذه المسألة الهامة في الجمعية العامة أن هذا المفهوم يحتاج إلى إيضاح أكثر من خلال صياغة ورقة عمل تعكس التفاصيل المختلفة، بما فيها التعريف، والمبادئ، وأطر العمل التي تحكم أنشطة بناء السلام فيما بعد النزاع، ونطاق هذه الأنشطة، بالإضافة بالطبع إلى دور نظام الأمم المتحدة في تنفيذها.

بعد مناقشات طويلة أمكن التوصل إلى اتفاق حول كافة جوانب ورقة عمل مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وللأسف منعت معارضة وفد واحد اعتماد هذه الورقة من الجمعية العامة. وقد انصبت هذه المعارضة على فقرة واحدة تقرر أن الجمعية العامة لها الدور الرئيسي في أنشطة بناء السلام فيما بعد النزاع، في الوقت الذي أجمعت فيه كافة الوفود الأخرى على أن اتخاذ القرار حول هذه الأنشطة لا بد وأن يوكل بصفة أساسية إلى الجمعية العامة، التي يمكن أن تتلقى الدعم المطلوب من أجهزة رئيسية أخرى في الأمم المتحدة بما في ذلك الوكالات المتخصصة.

إن مصر تؤمن بوجود علاقة وطيدة بين حفظ السلم والأمن الدولي من جهة وبناء السلام فيما بعد النزاع من جهة أخرى. وفي نفس الوقت نؤمن بأن بناء السلام فيما بعد النزاع هو أحد المسؤوليات الرئيسية للجمعية العامة. ويمكن لمجلس الأمن أو أي جهاز آخر في نظام الأمم المتحدة أن يلعب دورا داعما للدور الرئيسي للجمعية العامة في هذا المجال.

إن العلاقة التي نراها بين حفظ السلم والأمن الدولي من جهة وبناء السلام فيما بعد النزاع من جهة أخرى تنبع من حقيقة أن بناء السلام فيما بعد النزاع - كإجراء من إجراءات بناء السلام - يمكن أن يتبع نهاية ناجحة لعملية حفظ سلام. ولذلك يكون من المفيد ضمان انتقال الولاية من عملية حفظ السلام التي غالبا ما تنشأ بواسطة مجلس الأمن - وإن كان يجب الإشارة دائما إلى أن الجمعية العامة تملك هذه الصلاحية - إلى أنشطة بناء السلام فيما بعد النزاع تحت إشراف الجمعية العامة.

أجد من الهام في هذا المنعطف أن أشير إلى بعض الحتميات اللازم توافرها لكي تنجح إجراءات بناء السلام فيما بعد النزاع. فبناء السلام فيما بعد النزاع يجب أن ينفذ في إطار من الاحترام الكامل لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مبادئ المساواة في السيادة، والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في المسائل الواقعة أساسا في الاختصاص الداخلي لأي دولة. ويجب كقاعدة أن يتم اللجوء إلى إجراءات بناء السلام فيما بعد النزاع عندما تطلب الدولة المعنية أو بموافقة الدولة المعنية. ويجب أن تعتمد على إرادة حقيقية للدول المتنازعة بالتوقف عن الأعمال العدائية وعدم استئنافها وإلزام أنفسها بالمصالحة الوطنية والتنمية والسلام الدائم. كما يجب أن يتم اللجوء إلى هذه الإجراءات على أساس حالة حالة، مع أخذ متطلبات واحتياجات كل دولة وخصائصها الثقافية في الاعتبار بالإضافة إلى أخذ حق كل دولة في اختيار وتطوير أنظمتها الاقتصادية والسياسية والثقافية بحرية تامة في الحسبان. كما يجب أن تحظى أنشطة بناء السلام فيما بعد النزاع بدعم الأمم المتحدة ككل سواء في إطار تحديد هذه الأنشطة أو في إطار تنفيذها.

وفي هذا الصدد، فإننا نرى أن أنواع أنشطة بناء السلام فيما بعد النزاع التي ستستخدم يجب أن تحدد على أساس حالة حالة، كما ذكرت. إلا أنني أود أن أبرز أهمية بعض الأنشطة التي نجدها أساسية لنجاح عملية بناء السلام، وبصفة خاصة في أفريقيا، وهي عودة اللاجئين، وعودة المشردين داخليا، وإعادة توجيه وإدماج المحاربين السابقين في صفوف المجتمع المدني المنتج، وبالطبع إزالة الألغام. هذا بالإضافة إلى عدد من الأنشطة التي أبرزها الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن حول "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318)،

وهي المساعدة في بناء الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، والمساعدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، والمساعدة الاقتصادية والمالية المباشرة، وتوفير المساعدات اللازمة للإغاثة الإنسانية.

وختاما، لا بد من التأكيد على أهمية أن تبقى الأمم المتحدة المحور الرئيسي لتسهيل وتنسيق أنشطة بناء السلام فيما بعد النزاع بمساعدة ودعم الأطراف الخارجية مثل البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية التي يمكن أن تسهم في هذه الأنشطة. وهذا يستلزم أن نتفق كدول أعضاء في الأمم المتحدة على القواعد العامة الرئيسية لعمليات بناء السلام فيما بعد النزاع. ويرى وفد مصر أن ورقة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ ما زالت توفر الأساس الصلب لهذا الاتفاق، ونأمل أن يتم اعتمادها من الجمعية العامة بتوافق الآراء.

الرئيس: أشكر ممثل مصر على عبارات الإطراء الموجهة إلي.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي ممثل النمسا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوشاريبا (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني، بشكل خاص، أن أخاطب الممثلين الموقرين في هذا المجلس اليوم تحت رئاستكم القديرة، سيادة الرئيس، التي نحن على ثقة بأنها ستضمن وصول مداولات المجلس في هذا الشهر إلى خاتمة ناجحة.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد أعربت عن تأييد هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - استونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلد المنتسب قبرص، فضلا عن ايسلندا وليختنشتاين، البلدين العضوين في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

خلال السنوات القليلة الماضية، أصبحت عمليات حفظ السلام متعددة الأبعاد بشكل متزايد. فعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، في الوقت الحالي، تشمل مهام عسكرية تتطلب مهارة وجهدا، إلى جانب مجموعة متنوعة من الوظائف الأخرى تمتد في مجال بناء السلام منها، أنشطة الشرطة المدنية والمساعدة الإنسانية، وإزالة الألغام وتدابير عملية لنزع السلاح، وتسريح المحاربين السابقين وإعادة إدماجهم، وتعزيز ورصد احترام حقوق الإنسان، ودعم التطور الديمقراطي، بما في ذلك، رصد الانتخابات، وأخيرا وليس آخرا، الإعلام. ويرى الاتحاد الأوروبي أن هذا يمثل تطورا إيجابيا يدل على إمكانية استجابة الأمم المتحدة للمتطلبات الجديدة.

إن الطابع المتعدد الأبعاد لعمليات حفظ السلام المعاصرة يطرح تحديات جديدة أمام الأمم المتحدة، سواء في المقر أو في الميدان. فيجب أن يتم تدريب وإعداد الأفراد العسكريين والمدنيين وتزويدهم بالمعدات، بشكل خاص، من أجل مهامهم المتزايدة في التعقيد. ويجب أن تنسق هذه المهام مع أنشطة هيئات الأمم المتحدة وبرامجها، كل على حدة.

وفي المقر، يتطلب هذا نهجا متكاملا منسقا فيما يتعلق بالإجراءات التي غالبا ما تعالج مجموعات مؤلفة من العناصر السياسية والقانونية والمؤسسية والعسكرية والإنسانية وعناصر متصلة بحقوق الإنسان، والعناصر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية، التي تؤدي إلى صراعات. وفي الميدان، ييسر هذه الأمور، إلى حد كبير، الممثلون الخاصون ومنسقو الأمم المتحدة الذين يعهد إليهم بالمسؤولية والسلطة الشاملتين فيما يتصل بتنسيق جهود الأمم المتحدة وتعاونها مع الشركاء الوطنيين والدوليين فضلا عن المنظمات غير الحكومية.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن تقديره للأمين العام على جهوده القيمة في هذا الصدد، لا سيما على الاقتراحات المقدمة في هذا الصدد، والتدابير التي نفذت في سياق إصلاح الأمم المتحدة. لقد عززت، قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للجوانب المعقدة لحالات الصراع بعد انتهاء الحرب الباردة، بشكل ملحوظ. وفيما يتعلق ببناء السلام، بصورة خاصة. نحيي لجنة التنسيق الإدارية على وضع فكرة لإطار استراتيجي جديد يوفر أساسا لاستراتيجيات أكثر تماسكا تربط جميع جوانب الدعم الخارجي المقدم للبلدان المتأثرة بالصراع.

كما نود أن نتوجه بتحية صادقة إلى الأمين العام على تحليله القيم للمسائل المتصلة بالموضوع، على النحو الوارد في تقريره التاريخي عن "أسباب النزاع في

أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318).

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن في مواجهة تحديات الجمع بين حفظ السلام وبناء السلام، لا سيما فيما يتصل بعمليات حفظ السلام الجديدة المنشأة هذا العام في أفريقيا، في جمهورية أفريقيا الوسطى، وفي سيراليون.

ونود أيضا، في هذا الصدد، أن نرحب بقرارات مجلس الأمن والبيانات الرئاسية الصادرة منذ الاجتماع الوزاري المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، بشأن الحالة في أفريقيا، لا سيما تلك الوثائق التي اعتمدت عند النظر في عمليات التقييم التي أجراها الأمين العام في تقريره.

وفيما يتعلق بقرارات الجمعية العامة الأخيرة، أود أن أشير إلى مبادرة "توطيد السلم من خلال تدابير عملية لنزع السلاح" التي أخذت زمامها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، والتي اشتركت في تقديمها الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كافة. وهي تدمج مجموعة واسعة النطاق من الجوانب، من مسائل نزع السلاح إلى مسائل حفظ السلام، وتستهدف مساعدة البلدان والمناطق المتأثرة التي تحتاج إلى المساعدة فيما يتعلق بتسوية الصراعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع.

من الواضح أن السلام والأمن الدوليين، في الوقت الحالي، تفوق دلالتهما مجرد غياب الحرب بين الدول. فالسلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والحكم الرشيد كلها مترابطة. والأزمات المعاصرة، غالبا ما تكون داخل الدول، بدلا من كونها صراعات دولية، وسببها مجموعة من العوامل، من بينها النزاع الاجتماعي والعرقي والديني، وانتهاك حقوق الإنسان، والفقر، والتوزيع غير المنصف للموارد، وتدهور البيئة، والهجرة على نطاق واسع، والجريمة المنظمة، والإرهاب.

وبغية التصدي للصراعات العنيفة التي تسببها هذه الأزمات ومنعها، طورت الأمم المتحدة مجموعة شاملة من التدابير السياسية الرامية إلى منع الصراعات، وإدارتها وحلها، بما في ذلك عن طريق حفظ السلام أو بناء السلام. وفيما يتعلق ببناء السلام، يسلم الاتحاد الأوروبي بأن التدابير يمكن تطبيقها في جميع مراحل الصراع والسلام. ولما كانت أنشطة بناء السلام تحتضن عموما مشاريع وبرامج ذات هدف أبعد يتمثل في العمل على استقرار المجتمعات، فإن تأثيرها سيكون أكبر في الحالات التي لا تتصف بالعنف، بما في ذلك حالات ما بعد الصراع.

منذ عام ١٩٩٥ اعتمد الاتحاد الأوروبي عددا من الوثائق الهامة المتعلقة ببناء السلام، ومنع الصراعات وحلها. ومن بينها وثيقتان أساسيتان هما "الموقف المشترك" في حزيران/يونيه ١٩٩٧ واستنتاجات المجلس بشأن منع الصراعات وحلها في أفريقيا.

وبتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي استنتاجات مفادها، في جملة أمور، أن نهج بناء السلام ومنع الصراعات وحلها، وهو النهج الذي طوره الاتحاد، ينبغي توسيعه، بالنسبة للقارة الأفريقية في المقام الأول، ليشمل جميع المناطق النامية. وأكد مجلس الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي الاستفادة بصورة تامة من إمكانيات التعاون الإنمائي للإسهام في إحلال السلام والديمقراطية والاستقرار. ورحب أيضا، على نحو خاص، بما قدمه الأمين العام للأمم المتحدة من تقييمات في تقريره عن أفريقيا.

إن كل هذا يبين التزام الاتحاد الأوروبي بسياسة نشطة حيال منع الصراعات وحلها، مركزا على منع اندلاع العنف في مرحلة مبكرة، فضلا عن بناء السلام فيما يستخدم جميع الأدوات السياسية المتاحة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية.

ويؤكد الاتحاد أن الشعوب المعنية يجب أن تضطلع بدور قيادي في بناء السلام ومنع الصراعات وحلها. ونؤكد كذلك على أنه ليس بالإمكان التوصل إلى حلول قابلة للبقاء إلا عن طريق الامتلاك المحلي المعزز لهذه الحلول. ويجب أن تعتمد الأنشطة إلى أبعد حد على القدرات والمؤسسات المحلية.

إن إعادة الإعمار وبناء السلام بعد انتهاء الصراع بهدف منع وقوع صراعات في المستقبل لا يقتصران على إصلاح الهياكل التحتية المادية. فبغية التصدي للأسباب الجذرية للصراعات المتصفة بالعنف بطريقة مستهدفة، يتحتم علينا أن ننظر في الأثر الاجتماعي - السياسي لبرامج وتدابير المساعدة. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، فإن تقديم الدعم من أجل إحلال الديمقراطية

وتعزيز شرعية الحكومات وفعاليتها، واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون والحكم الصالح، أمور تضطلع بأدوار حاسمة في هذا الصدد.

ونؤكد كذلك بشدة على أن المساعدة الخارجية، بما في ذلك تدابير بناء السلام، المقدمة إلى المجتمعات التي تشهد أزمات أو صراعات ينبغي أن ترمي إلى تعزيز توازن عادل للفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية فيما بين مختلف المجموعات، وإلى تعزيز الآليات من أجل المصالحة السلمية وردم الفجوات بين المواقف المتضاربة. علاوة على ذلك، ينبغي لنا أن نؤكد في هذا الصدد على أهمية بعث النشاط في الأوساط المدنية.

ويشاطر الاتحاد تمام المشاطرة رأي الأمين العام المعرب عنه في تقريره عن أفريقيا، ومفاده أن حماية حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق السياسية والحريات الاقتصادية، وتعزيز الشفافية والخضوع للمحاسبة في الإدارة العامة؛ ومكافحة الفساد ليست أمورا حيوية فحسب، بل متطلبات أساسية لبناء السلام وتعزيز التنمية.

والاتحاد الأوروبي، إذ يسترشد بالمبادئ التي ذكرتها للتو، يقدم إسهامات كبيرة ومتواصلة في الجهود الرامية إلى بناء السلام عن طريق مختلف البرامج في قارتنا، لا سيما فيما يتعلق بالصراع في يوغوسلافيا السابقة، وفي الشرق الأوسط، وفي أفريقيا، وفي أمريكا اللاتينية وغيرها. وحتى يصبح عمل الاتحاد فعالا، فإنه يعتمد أيضا على التعاون النشط من الأمم المتحدة؛ ومنظمات دولية أخرى؛ ومنظمات إقليمية، من قبيل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنظمات دون إقليمية. وفي هذا الصدد، نود أيضا أن نلفت انتباه المجلس إلى مفهوم المؤسسات المتعاضدة، الوارد في الوثيقة التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي مؤخرا، والذي يؤكد ضرورة كفالة أن يسفر انخراط أكثر من منظمة واحدة ودولها الأعضاء عن إسهامات يكمل ويدعم بعضها بعضا.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي ببعض الأفكار العملية بشأن حفظ السلام وبناء السلام والترابط الممكن بينهما. ثمة عمليات عديدة لحفظ السلام توفر اليوم أساسا لا غنى عنه لبذل جهود أوسع من أجل بناء السلام. ووجودها في الحقيقة شرط مسبق لنجاح بدء أو استمرار برامج بناء السلام، الأمر الذي يجعل عادة من المنطقي والضروري إدماج عناصر بناء السلام القوية في عمليات حفظ السلام. من جانب آخر، يمكن لجهود بناء السلام الفعالة أن تهيئ الظروف بخفض بعثات حفظ السلام أو إنهائها حالما يتم إحلال السلام الدائم. ومن شأنها، من الناحية المثالية، أن تساعد على الحد من فترة عمليات حفظ السلام وحجمها والتدخلات الخارجية الأخرى. ولجميع هذه الأسباب، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة للجمع بين تدابير حفظ السلام وبناء السلام بطريقة متوازنة يكمل بعضها البعض الآخر.

ونود أن نؤكد في هذا الصدد على أنه لا يوجد مخطط وحيد شامل لبناء السلام، وقد يكون من غير المفيد محاولة تحديده. بل يتعين اختيار تدابير بناء السلام وتفصيلها وفقا للحالات المعينة والأسباب المختلفة للصراع. وهذا صحيح بصورة خاصة عندما تكون تلك التدابير جزءا من عمليات حفظ السلام أو مرتبطة بها. وإن أفضل طريقة لتحديدها تكمن في اتفاقات السلام بين أطراف الصراعات.

إننا نؤيد تأييدا كاملا رأي الأمين العام المعرب عنه أيضا في تقريره عن أفريقيا، ومفاده أن بناء السلام لا يحل محل الأنشطة الإنسانية والإنمائية الجارية في البلدان الخارجة من أزمات، بل يرمي إلى البناء على هذه الأنشطة أو الإضافة إليها أو إعادة توجيهها بطرائق ترمي إلى التقليل من خطر استئناف الصراع وتسهم في تهيئة ظروف تفضي إلى المصالحة وإعادة الإعمار والانتعاش.

ويتعين تصميم تدابير بناء الثقة وتنفيذها وفقا لذلك. وهي تتطلب أيضا التزامات بعيدة الأجل، ونزعة برغماتية ومرونة وإبداعا وإرادة لتوفير جميع الموارد الضرورية. بيد أن جهود إحلال السلام وتكلفته ستبدو أيضا ضئيلة مقارنة بالخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن الصراعات الطويلة الأمد أو المستأنفة التي تتصف بالعنف.

الرئيس: أشكر ممثل النمسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل باكستان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لمن المفارقة لنا أن نتناول دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين في وقت تعرضت قدرة هذا المجلس على القيام بذلك لنكسة مدمرة نتيجة عمل أحادي تم بدون مناقشة وإذن مناسبين من المجلس. ولربما يؤكد هذا مدى الضرورة الماسة لإصلاح أساليب عمل مجلس الأمن وأعضائه حتى تنسجم مع طموحات وتطلعات العضوية العامة في الأمم المتحدة المجسدة في الجمعية العامة.

إن المادة الأولى من الميثاق تؤكد على أن أحد مقاصد انتشار الأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدولي. ولئن كانت الجمعية العامة قد كلفت بالنظر في المبادئ العامة للتعاون في حفظ السلم والأمن الدوليين، ومناقشة أية مسائل تعرضها عليها أية دولة عضو أو مجلس الأمن، فإن المسؤولية الرئيسية، في هذا الصدد أو تلك الى مجلس الأمن وهذا الترتيب وضع بغرض ضمان العمل العاجل والفعال من الأمم المتحدة.

ومنذ إنشاء الأمم المتحدة ظلت الجمعية العامة ومجلس الأمن يحاولان العمل بشكل تعاوني للتصدي لهذا الموضوع. وفي غضون ذلك، توسعت في السنوات الأخيرة المعايير العريضة للسلم والأمن. ومثلما يذكر الأمين العام في تقريره السنوي الى الجمعية العامة، ثمة

"تهديدات أخرى كثيرة للأمن البشري، كالكوارث الطبيعية والتوتر العرقي وانتهاكات حقوق الإنسان" (A/53/1، الفقرة ٢٧)

قد تشكل أيضا مصادر للصراع. والأمم المتحدة إذن بحاجة الى انتهاج أسلوب متكامل لدى معالجة المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وفي فترة ما بعد الحرب الباردة تغيرت أنشطة الأمم المتحدة تغيرا كبيرا. وظهرت طائفة من المفاهيم الجديدة خلال التعامل مع التحديات الجديدة، تشمل الدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام وإنفاذ السلام. وقد ناقشت الدول الأعضاء بعض هذه المفاهيم بصورة وافية في الفريق العامل المعني بخطة للسلام وأفرقته الفرعية الأربعة بغية التوصل إلى تفاهمات مشتركة. وبينما اختتم الفريقان العاملان المعنيان بالتنسيق وجزاءات الأمم المتحدة عملهما، لم يتمكن الفريقان الفرعيان المعنيان بالدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع من اختتام مداولاتهما نظرا لعدم التوصل إلى توافق في الآراء. وفي حالة بناء السلام بعد الصراع اعترض بلد واحد على اعتماد توصيات الفريق الفرعي مما أوصل المناقشات إلى طريق مسدود. ويحدونا الأمل في أن تتمكن توصيات هذا الفريق الفرعي من التقدم إلى الأمام الآن.

وفي الفترة التي تلت انتهاء الحرب الباردة مباشرة، كانت هناك زيادة كبيرة في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي عام ١٩٩٤ ارتفع إجمالي عدد قوات الأمم المتحدة ومراقبيها المنتشرين إلى نحو ٠٠٠ ٧٣ فردا موزعين على ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام، ولكن تلت ذلك فترة من الانخفاض النسبي. وفي الوقت الراهن هناك حوالي ٠٠٠ ١٤ فقط من القوات والمراقبين المنتشرين في ١٧ عملية من عمليات حفظ السلام، بما في ذلك البعثتين الجديدتين المنشأتين خلال السنة الماضية في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيراليون. وهذا الانخفاض في أنشطة الأمم المتحدة لا يمكن أن يؤخذ دليلا على انخفاض عدد الصراعات أو المنازعات. بل في الواقع يعزى الانخفاض فقط إلى التردد في الشروع في عمليات جديدة لأسباب متعددة، بما فيها القيود المالية. وفي بعض الحالات نقلت هذه المسؤولية على نحو ملائم إلى منظمات إقليمية أو آل إليها التعاقد من الباطن لأدائها. ونحن نتفق مع الأمين العام على أن قيام الأمم المتحدة بحفظ السلام يوفر ميزات فريدة لا تتوفر في أماكن أخرى، بما في ذلك الطابع العالمي لولايتها واتساع تجربتها. ولذلك يجب على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بدورها الأساسي في حفظ السلم والأمن الدوليين. ودور المنظمات الإقليمية ينبغي أن يكون تحكمه بدقة أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

إن هناك مخاطر جسيمة تترتب على اضطلاع الأمم المتحدة بعمليات حفظ السلام، وهي تقف شاهدا مؤسفا على القدرة الحقيقية للأمم المتحدة على أداء مهمتها. والنزاع في جامو وكشمير، وهو واحد من أقدم النزاعات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، مثال بارز في هذا

المجـــال. وقــد أدى فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته تجـاه شعـب جامو وكشمير بالهند وباكستان إلى الدخول فـي صراعــات متكررة خلال العقود الأخيرة. ولسوء الطالع، لم تبذل الأمم المتحدة جهودا مصممة ومتواصلة لحل الأسباب الجذرية للصراع.

وبالنظر إلى التوترات المتصاعدة في المنطقة خلال الشهور الأخيرة، طلبنا من الأمين العام أن يزيد من تواجد الأمم المتحدة على طول خط المراقبة لضمان المراقبة الفعالة للانتهاكات التي تقع باختراق الحدود في إقليم كشمير المتنازع عليه. وتوجهنا أيضا بطلب إلى الأمين العام لتعيين ممثل خاص لتنسيق جهود الأمم المتحدة في هذه المنطقة المتفجرة. ولم ترصد متابعة لهذه المطالب حتى الآن.

ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة نظرا إلى ضرورة نزع فتيل اشتعال التوترات الجديدة المتصاعدة التي نشـأت فـي جنـوب آسيا بعد التجارب النووية التي أجرتها الهنـد، ثـم باكستـان، فـي أوائــل هذا العام. واعتمـد مجلــس الأمــن، بحكمته، مشروع القرار ١١٧٢ (١٩٩٨) في ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ فـي محاولة منه لإنقاذ مسألة عدم الانتشار، مناقضــا بذلك نص وروح مختلف الصكوك والمعاهدات الدولية، بدلا من كفالة تنفيذ قراراته المتعلقة بجامو وكشميـر، هذا النزاع الذي لا يزال قيد نظر المجلس، والذي يشكل السبب الأساسي للتوتر بين الهند وباكستان. ونعتقد أن المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن ينبغي أن تظل تتمثل في صون السلم والأمن وكفالة احترام قراراته.

والنزاع في أفغانستان مثال آخر على فشل الأمم المتحدة في الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق. إذ سرعان ما فقد المجتمع الدولي كل اهتمامه بأفغانستان بعد انسحاب قوات الاحتلال السوفياتية من ذلك البلد. وتركت أفغانستان لتنجرف في حرب أهلية، أسفرت عن المزيد من التدمير للبلد الذي عصفت به الحرب. وترتب على ذلك وجود أكثر من ١,٥ مليون لاجئ أفغاني لا يزالون مقيمين في باكستان. وبسبب إرهاق المانحين أصبحنا نحن وحدنا تقريبا نتولى تقديم المعونة إليهم. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتحمل اللوم لتقاعسه عن العمل وينبغي له أن يصلح هذه الحالة بالاضطلاع بدوره الواجب في تحقيق السلم لشعب أفغانستان والمساهمة في إعادة تعمير ذلك البلد الذي لحق به الدمار.

وتشكل الصراعات في أفريقيا نحو ٦٠ في المائة مـن الموضوعــات التي هـــي قيد نظر مجلس الأمن في الوقت الراهن. وأفضل أسلوب للاستعداد للطوارئ في تلك القارة هو إنشاء نظام فعال للإنذار المبكر وبناء القدرات المناسبة للاستجابة الفعالة للأزمات التي تقترب من درجة الغليان في أفريقيا، وفي بقية أنحاء العالم.

ويكمن مفتاح الإدارة الأفضل للسلم والأمن في تقاسم المسؤولية بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتحقيق التوازن بين ما نتوقعه من الأخير بعضويته الأقل عددا، وما نتوقعه من الأولى بوزنهـــا الديمقراطي. وفي العديد جدا من المناسبات لم يكن المجلس راغبا في الوفاء بمسؤولياته أو قادرا على ذلك، إما بسبب عقبات ناشئة عن استخدام حق النقــض أو بسبب أعمال انفرادية من جانب عضو أو آخر مـــن أعضائه الدائمين، أو بسبب الافتقار إلى الشجاعة الجماعية والحيوية لتنفيذ قراراته.

وباكستان من جانبها ما زالت ملتزمة بمقاصد ومبادئ الميثـاق وستواصل المساهمة بجميع الوسائل الممكنة لتحقيـــق أهدافنـــا المتمثلة في الأمن الجماعي والسلم والرخاء.

الرئيس: المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل تونـــس. وأدعـــوه إلى شغــل مقعـــد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حشاني (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يـــود وفـدي أولا، أن يهنئكم، سيدي، على الطريقة التي ما برحتم تؤدون بها مهمتكـــم بوصفكـــم رئيسا لمجلس الأمن، ونتمنى لكم كامل النجـــاح فـي الاضطلاع بمهامكم الهامة.

ونهنئ مجلس الأمن على قراره لعقد هذه الجلسة الرسمية الهامة، والمناقشة المفتوحة لجميع أعضاء المنظمة، عن موضوع "صون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء الصراع".

إن صياغة بند جدول الأعمال توضح حقيقة أساسية تزداد جـــلاء، ألا وهي الصلة الوثيقة بين حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع عن طريق اتخاذ مختلف الإجراءات الرامية إلى استدامة السلام.

وقد اكتسبت الأمم المتحدة طوال وجودها تجربة ثرية في حفظ السلام، حيث تمكنت من منع وقوع العديد من الصراعات واستعادة وصون السلم في شتى أرجاء العالم، ولا سيما بالفصل بين المتحاربين لتيسير إبرام وتنفيذ اتفاقات السلام. وبالتأكيد يعود الفضل للمنظمة في العديد من النجاحات التي يمكن لها أن تفخر بها اليوم. ومع ذلك فإن تلك التجربة الواسعة للأمم المتحدة في حفظ السلم، وخاصة في العقد الماضي، تعلمنا، فيما تعلمنا، كيف أن كفالة الوفاء بجميع الشروط بعد انتهاء الصراع مسألة حيوية لكي يستمر السلام.

ومن ثم تأتي ضرورة بذل قصارى الجهد لتعزيز الثقة بين أطراف الصراع السابقين وتهيئة بيئة جديدة مؤاتية للمصالحة الوطنية وتشجيع استئناف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تحسن الحياة اليومية للسكان بمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع. وهنا تكمن أهمية بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

وعلى رقعة الشطرنج الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة، يكتسي بناء السلم بعد انتهاء الصراع أهمية كبيرة جدا لصون السلم إلى الحد الذي يصبح فيه صنوا ضروريا له بل ولازمة طبيعية له. ولحفظ السلم جوانب متعددة. وهي تشمل اتخاذ تدابير ذات أهمية حاسمة وتكاملية تسهم معا في استعادة الثقة، وفي استعادة الحياة الطبيعية، وإحياء الأمل في نفوس الناس؛ أي أنها، باختصار، تسهم في العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد أو البلدان التي خربتها الحروب، حيث يتوقف ذلك على ما إذا كان الصراع داخليا أو بين دولتين. ومن بين هذه الجوانب، لا بد من الإشارة إلى نزع السلاح، وإزالة الألغام، والمساعدة في إجراء الانتخابات، وإعادة توطين وتسكين اللاجئين والمشردين، والتعمير الاقتصادي.

هذه أهم تدابير بناء السلم، حيث يجب على المجتمع الدولي أن يساهم في تنفيذها بنشاط وبشكل أساسي، لا سيما عن طريق مجلس الأمن، والجمعية العامة، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، كل في مجال اختصاصه.

ويركز وفدي على ضرورة إتاحة أقصى فرص النجاح لبرامج بناء السلم بعد انتهاء الصراع وتنفيذها لمصلحة السلام. وللقيام بذلك، نرى أنه لا بد من أن يسترشد المجتمع الدولي ببعض المعايير في أنشطته التي يضطلع بها في هذا الميدان.

أولا، نشير إلى الطابع الملح للتنفيذ الفعال لبرامج بناء السلم. لأنه حتى إذا كان مفهوم بناء السلم يعني مبدئيا أن تنفيذه يعقب نهاية الأعمال العدائية وبعد إبرام تسوية سياسية، فإن الحد الفاصل ليس واضح المعالم بهذا القدر بين صون السلم في إطار عملية من عمليات الأمم المتحدة وأنشطة بناء السلم. ومن ثم ينبغي، حتى قبل انتهاء الصراع، تحديد حاجات البلد المعني أو البلدان المعنية ومعرفة الوسائل اللازمة لتلبيتها. وبعض أنشطة بناء السلم، مثل إزالة الألغام أو نزع السلاح والمساعدة على إجراء الانتخابات، يستحسن الاضطلاع بها قبل الاختتام الفعلي لعملية الأمم المتحدة لحفظ السلم، إن كانت هناك واحدة. ومن المستحسن أيضا الشروع في أقرب فرصة ممكنة في عمليات إعادة توطين اللاجئين والمشردين، حيث أن المشاكل الإنسانية تؤثر مباشرة على كل جهود المصالحة الوطنية. كذلك ينبغي الشروع دون إبطاء في أنشطة الانتعاش الاقتصادي.

ثانيا، يرى وفدي أن من الضروري لكل جهود بناء السلم بعد انتهاء الصراع أن تنسق بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية. وينبغي لجميع برامج بناء السلم أن ترد في إطار استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتسقة تراعي حاجات البلدان المعنية وخصائصها المحددة. وبالإضافة إلى البرامج الإنسانية، نشير هنا إلى الأنشطة ذات الصلة بالتعمير الاقتصادي والاجتماعي التي تتطلب مساهمة البلدان المانحة والأمم المتحدة وشتى الأجهزة والوكالات المتخصصة.

ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماما خاصا لتمويل الانتعاش الاقتصادي كجزء من بناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، ننوه بملاحظتين تتصلان، من ناحية، بضرورة أن تكون هذه الموارد متاحة بسرعة، ومن ناحية أخرى، بضرورة مراعاة مدى هشاشة السلام في البلد المعني أو البلدان المعنية. ويقتضي ذلك شروط تمويل مرنة بأقصى قدر ممكن من التسهيل، على النحو الذي يوصي به الأمين العام في تقريره عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها.

أخيرا، نود أن نكرر الإعراب عن الأهمية التي تكتسيها، في كل أنشطة بناء السلم، المبادئ المتمثلة في موافقة الأطراف المعنية على تلقي عون المجتمع الدولي، واحترام السيادة الوطنية للبلدان المعنية، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

إن تونس تشارك في أنشطة الأمم المتحدة لصون السلم منذ بداية الستينات عن طريق مساهمتها في عمليات متعددة من عمليات الأمم المتحدة لصون السلم. واليوم، يشارك بلدي في ثلاث من هذه العمليات بتوفير وحدات شرطة مدنية. وقطاع الشرطة المدنية هذا نشاط جديد من أنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع يزداد اللجوء إليه في الأمم المتحدة.

وتونس عازمة على مواصلة دعمها لهذا العمل من أعمال الأمم المتحدة وهي تتابع باهتمام مداولات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وهذه المداولات نرى أنها ينبغي أن تؤدي إلى فهم أفضل لمفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع، وإلى صقل هذه الممارسة، وتوضيح أكبر لارتباطها بصون السلم.

الرئيس: أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل الأرجنتين. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بتريا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على الطريقة الفعالة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر. كما أود أن أهنئكم على مبادرتكم بتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة. وبالنظر إلى ما تتحلون به من خبرة وحكمة، نحن على ثقة من أن هذه المسائل المعقدة ستلقى المعالجة الملائمة. واسمحوا لي أيضا بأن أتقدم بالتهانئ إلى سلفكم، السفير أ. بيتر بيرلي، ممثل الولايات المتحدة. فقد حظيت مهارته الاحترافية وحسن تعامله مع جميع الأعضاء في المجلس وغير الأعضاء فيه بخالص التقدير.

إن الموضوع المعروض على المجلس يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للأرجنتين، نظرا لاهتمامها بمسائل صون السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، تدل التجربة على أن أنشطة بناء السلام تثير سؤالين على الأقل. يتعلق الأول بما إذا كانت أنشطة صون السلم تجد الدعم بموجب الميثاق، والثاني بتحديد الوقت الأفضل لبدئها.

وفيما يتعلق بمفهوم أنشطة بناء السلم في حد ذاته، من الواضح لنا اليوم أن مفهوم السلم والأمن الدوليين يقوم على جوانب نوعية ومعقدة أكثر من الجوانب التي تبرز من التفسير التقليدي للفقرة ٤ من المادة الثانية من الميثاق. وهذا أمر منطقي لأن التفسير الصارم للمفاهيم التي وضعت في عام ١٩٤٥ أصبح، منذ انتهاء الحرب الباردة، لا يفي بحاجات اليوم.

وبالنسبة للسؤال الثاني - عن الوقت الأفضل للبدء في أنشطة بناء السلم - يبدو لنا أن وجهة النظر الرسمية التي تحبذ انتظار انتهاء الصراع رسميا يمكن فعليا أن تقوض الهدف الجوهري لأنشطة بناء السلم هذه. وفي واقع الأمر، تشير التجربة إيضا إلى أن من المفيد التأهب، بناء على خصائص كل صراع، للاضطلاع بأنشطة بناء السلم حتى قبل انتهاء الصراع رسميا. ومن الواضح أن ذلك يستند إلى افتراض توافر أقل قدر ممكن من الظروف التي تسمح بالقيام بعمل متعدد الأبعاد.

ظلت الأرجنتين تقليديا متمسكة برأي مفاده أن النتائج الإنسانية والمؤسسية والاقتصادية والإثنية المترتبة على الصراعات تبرهن على أن بدء السلام الدائم يقتضي أكثر من مجرد وقف إطلاق النار. وفي هذه اللحظة من التاريخ، التي تتميز فيها المشاكل أساسا بكونها مشاكل داخل الدول، فإن ذلك يتضح أكثر.

إن القضايا الملازمة لتعمير أمريكا الوسطى أثبتت الأهمية البعيدة المدى لأنشطة بناء السلام عندما يضطلع بهذه الأنشطة قادة الصراع كأهداف لهم وبذا يبدون كثيرا من النضج.

وبالنسبة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور فإن الأمانة العامة للأمم المتحدة أدت دورا ابتكاريا ومركزيا في المفاوضة على الاتفاقات ورصد بناء السلام.

وتذكرنا خبرة ممثل الأمين العام في هذه العملية بمدى أهمية أن يعمل مجلس الأمن والمؤسسات المالية متحدين بغية تعزيز التنمية.

وفي حالة هايتي، التي لا تزال مدرجة في جدول أعمال المجلس، فإن استصواب استكشاف آليات للتعمير الآن يبدو أمرا واضحا تماما، لا سيما وأن الصورة السياسية في ذلك البلد تتحرك نحو الاستقرار. وكما هو الحال بالنسبة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور فإن المصالحة والديمقراطية والحكم الصالح والتنمية هي كلها سبل للنجاح. وكما هو الحال في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور فإن مهمة ممثل الأمين العام في هايتي كانت ولا تزال بالغة النفع.

ونحن نشير إلى هاتين الحالتين لأننا نرى أنهما تجربتان إيجابيتان لمشاريع أخرى. وهاتان الحالتان تفيدان أيضا كمثال على أن في بعض المناطق، كالأمريكتين مثلا، يستلهم مفهوم السلام والأمن معناه من العناصر النوعية التي ذكرناها في بداية هذا البيان.

وختاما، اسمحوا لي أن أؤكد من الأفكار ما نرى أن له بعض الفائدة في هذا الصدد.

فالأولى، كما قلنا في البداية، أننا نجد أنفسنا في وقت يقوم فيه مفهوم السلام على أساس معايير أوسع من التي كانت موجودة في عام ١٩٤٥. ويمكن أن تتجلى هذه الميزة الهامة في مثالي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، اللذين أشرت إليهما باقتضاب.

والثانية، أن أنشطة بناء السلام لا تبدأ بالضرورة بتوقيع اتفاق السلام؛ ولذا فتلك الأنشطة يمكن بالتأكيد أن تبدأ في مرحلة متقدمة من عملية متعددة الأبعاد، شريطة أن تتوافر الشروط الدنيا لبدء العمل.

والفكرة الثالثة هي أننا ينبغي أن نتلافى اتباع أي نُهج تتجه إلى النظر في معايير استثنائية. فالمطلوب هو تضافر جهود المجتمع الدولي وشتى الوكالات في منظومة الأمم المتحدة. وبالمثل، فلكي تؤدي أنشطة بناء السلام إلى إحلال سلام دائم ومصالحة يجب أن نهيء أيضا الظروف اللازمة للتنمية المستدامة في إطار الديمقراطية.

وأخيرا، لا يمكن أن تنجح أي عملية من هذا النوع إن افتقرت إلى الأموال اللازمة أو الأفراد اللازمين. وحين يسود إرهاق المانحين تتطلب هذه القضايا اهتماما خاصا. فكيف ومن أين يمكن الحصول على هذه الموارد؟ يتعين الإجابة على ذلك السؤال في المستقبل إذا أردنا أن نوقف المشاكل التي يمكن أن تفضي في نهاية المطاف إلى تكاليف باهظة.

الرئيس: أشكر ممثل الأرجنتين على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي ولسلفي.

والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية كوريا. أدعوه إلى شغل مقعده إلى طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد لي سي - يونغ (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، سيادة الرئيس، أن أعرب في البداية عن تقدير وفدي لكم لمبادرتكم بتنظيم جلسة عامة لمجلس الأمن اليوم بشأن القضية الهامة المطروحة أمامنا. كما أننا نرحب بجلسة اليوم باعتبارها أيضا خطوة هامة نحو استعادة الشفافية في أعمال مجلس الأمن.

ففي كثير من حالات الصراع في هذه الأيام تتزايد صعوبة تعيين حد واضح بين حفظ السلام وعمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع. فالأغلب أن يكون صون السلام بقدر صعوبة استعادته. ومن المحتم حينئذ أن يتبع المجتمع الدولي نهجا شموليا لضمان استعادة السلام بل وتعزيزه في مناطق الصراع.

وحين ينظر مجلس الأمن في الإذن بعمليات حفظ السلام التي يمكن أن تنطوي على أنشطة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، نرى أنه ينبغي للمجلس أن يعطي تفويضات واضحة وواقعية وملائمة لتلك الأنشطة، تسندها موارد كافية. ومن المهم بالقدر نفسه مراعاة الولايات المميزة لأجهزة الأمم المتحدة الأخرى أو هيئاتها أو وكالاتها، بما يشمل تدابير بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ومن هذا المنطلق أود أن أعلق على النقاط الأربع التالية التي تعلق عليها حكومتي أهمية خاصة.

فالنقطة الأولى تتعلق بالحاجة إلى مزيد من التنسيق الفعال فيما بين جميع الأطراف الفاعلة وبناء القدرات المحلية. ومن المحتم أن يجمع الطابع المتعدد الأوجه لبناء السلام بعد انتهاء الصراع بين عدد من الهيئات والأطراف الفاعلة المختلفة. ومن المهم في المقام الأول الحفاظ على التنسيق الوثيق بين الجهازين الرئيسيين في الأمم المتحدة، ألا وهما الجمعية العامة ومجلس الأمن، اللذين يضطلعان بالمسؤوليات السياسية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

ويؤيد وفدي الدور التنسيقي لإدارة الشؤون السياسية بوصفها مركز التنسيق بالمقر الرئيسي كما يؤيد دور الممثلين الخاصين أو الممثلين الآخرين للأمين العام في الميدان، على النحو المبين في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وفي هذا الصدد نتطلع إلى زيادة تطوير اقتراح الأمين العام تأييدا للنهج الإطاري للاستجابة للأزمة والخروج منها. ويرجو وفدي أن يصاغ ذلك النهج الإطاري في أسرع وقت ممكن استنادا إلى الدروس المختلفة المستفادة من التجارب الماضية. وفي هذه العملية ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضرورة تأمين التحول السلس من مرحلة حفظ السلام إلى أنشطة بناء السلام.

ونحن نرى أن من أهم بؤر التركيز استكشاف الطرق والوسائل العملية لتنمية القدرة المحلية على إدامة السلام في الظروف الهشة لفترة ما بعد انتهاء الصراع. وهذا الأمر ليس أكثر فعالية فحسب بل وأكثر اقتصادا في مساعدة المجتمعات المحلية على بناء قدراتها الذاتية لصون السلام على المدى البعيد. وفي هذا السياق فإن اشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في العملية يفيد كثيرا، نظرا لقربها الجغرافي وميزتها المقارنة من حيث المعلومات المحلية. ومن ثم فإنه بالنظر إلى الأعباء المالية الناجمة عن شتى أنشطة بناء السلام، يصبح من الضروري أيضا استكشاف إمكانية اشراك المؤسسات المالية الدولية في هذه العملية في وقت مبكر.

ونرى ثانيا أن التدابير الرامية إلى نزع سلاح المجندين وتسريحهم بما في ذلك جمع وتفكيك الأسلحة الصغيرة وإعادة تأهيل الميليشيات أمور أساسية لتجنب تكرار حدوث العنف، وبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وحكومتي إذ تعي ذلك أسهمت بمبلغ ٠٠٠ ٢٥٠ دولار في العام الماضي عندما كنا عضوا في المجلس، لبرامج تسريح المقاتلين السابقين في أنغولا وإعادة إدماجهم في المجتمع.

ونرحب بجهود المجلس الجارية لتعزيز التنفيذ الفعال لإجراءات حظر الأسلحة التي يكون المجلس قد فرضها. إلا أن استمرار تدفقات الأسلحة عبر الحدود بلا كابح يجعل إجراءات الحظر المفروضة على بلد بعينه غير كافية لوقف الاتجار غير المشروع بالأسلحة. وفي هذا الصدد، نتطلع الى اضطلاع الأمين العام بدور إيجابي في تنفيذ توصيات مجلس الأمن بشأن النهج الإقليمي للتدفق غير المشروع للأسلحة إلى أفريقيا ومنها، كما هو وارد في قرار المجلس ١٢٠٩ (١٩٩٨) في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ونعتقد أن إنشاء السجلين الإقليمي ودون الإقليمي المناسبين للأسلحة التقليدية يجب ألا يقتصر على أفريقيا بل يجب توسيعه ليشمل قارات أخرى أيضا. ويجب بذل المزيد من الجهود كذلك لمعالجة جانب العرض من تدفق الأسلحة.

وثالثا، أود أن أؤكد على أهمية إزالة الألغام بوصفها أحد المكونات الأساسية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وبالنظر إلى العدد الهائل من الألغام الأرضية المزروعة في العالم والتكلفة الضخمة لإزالتها. فإن أثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد يتعدى الخطر المباشر على الأرواح والممتلكات إلى طائفة عريضة من الجوانب الاقتصادية الاجتماعية والإنمائية في البلدان المتضررة بالألغام.

لقد أصبحت إزالة الألغام خطة عالمية الآن تتطلب إجراءات عالمية. ولهذا نرحب بإنشاء دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بوصفها مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام داخل منظومة الأمم المتحدة. ونأمل أن توطد هذه الدائرة تعاونها مع مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

لقد شارك بلدي بنشاط منذ عام ١٩٩٦ في فريق دعم الأعمال المتعلقة بالألغام بوصفه مانحا وأسهم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للمساعدة على إزالة الألغام في كمبوديا وطاجيكستان وإثيوبيا.

أخيرا وليس آخرا، نود أن ندعو المجلس مرة أخرى إلى إيلاء انتباه خاص للحاجة إلى كفالة أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين، وكذلك أمن

وسلامة كل المدنيين الأبرياء في حالات الصراع. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يواصل إيلاء أولوية قصوى لهذه القضية.

وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالتوصية الخاصة الواردة في قرار المجلس ١٢٠٨ (١٩٩٨) بأن تتضمن ترتيبات الأمم المتحدة الاحتياطية وحدات عسكرية ووحدات شرطة مدربة على العمليات الإنسانية، بالإضافة إلى المعدات المتصلة بها. ونؤيد ترجمة هذه التوصية إلى أعمال ملموسة قريبا. ونود أن نلتمس من أعضاء المجلس أن يواصلوا النظر في بدائل أخرى لتعزيز أمن وسلامة كل من يحتاج إلى الحماية وكذلك أمن وسلامة من يتكفل بحمايتهم.

إن بناء السلم بعد انتهاء الصراع مهمة تنطوي على تحديات كبيرة للمجتمع الدولي اليوم، نظرا لأن حالات الصراع تزداد في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وبناء السلام والبنية الأساسية الاقتصادية - الاجتماعية يستغرق وقتا أطول وطاقة أكبر بصفة خاصة في الحالات التي تفشل فيها الدول أو تنهار المجتمعات. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحاشى إهدار الموارد الثمينة التي ينفقها في استعادة السلام بترك هذا السلام ضعيفا بتعرضه لتجدد نشوب الصراعات.

ونرحب بجلسة اليوم المفتوحة بوصفها فرصة لزيادة الوعي الدولي بهذه القضية الهامة. ويحدونا خالص الأمل في أن تساعد الآراء والاقتراحات المقدمة هنا اليوم أعضاء المجلس ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها على معالجة هذه القضية الهامة والعاجلة على وجه أفضل وعلى اتخاذ الإجراءات الهامة والضرورية في وقت قريب.

الرئيس: أشكر ممثل جمهورية كوريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل منغوليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد انخسايخان (منغوليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة المجلس بشأن بند جدول الأعمال هذا. وأود أولا أن أعرب عن امتناني لكم، السيد الرئيس، على المبادرة بالنظر في هذه القضية الهامة وتنظيمه.

ونعتقد أن من المفيد تماما النظر في مواضيع تنطوي على قضايا واسعة النطاق تتعلق بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وبخاصة عندما تكون هناك مشاركة ومدخلات على نطاق أوسع، كما يحدث في هذه الجلسة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الجلسات العديدة المكرسة لأفريقيا ومشاكلها، بما فيها الجلسات المعنية بأسباب الصراع في أفريقيا، وبمسألة الأطفال في الصراع المسلح، وغيرها، برهنت على فائدتها، لا في جذب انتباه المجتمع الدولي إلى هذه القضايا الملحة فحسب، بل أيضا في تحديد الاستجابات الملائمة لها. ولهذا، نعتقد أن المناقشة اليوم ستكون مفيدة كذلك.

إن اتباع نهج أعم للأمن ينطوي على معالجة أبعاد أعرض للأمن الدولي. ومجلس الأمن، بوصفه جهاز الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، يُتوقع منه أن يعالج هذه المسائل. وإن ممارسات ما بعد انتهاء الحرب الباردة برهنت بجلاء على وجود صلة مباشرة بين صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع. وقبل وقت بعيد يرجع إلى عام ١٩٩٢ جرى التأكيد على هذه الصلة في تقرير الأمين العام "خطة للسلام" وملحقها. ومنذ ذلك الحين أثبتت الحياة أن عمليات بناء السلام، وصنع السلام، وحفظ السلام يمكن أن تدوم فعلا إذا جرت معالجة مسألة بناء السلم بعد انتهاء الصراع على الوجه السليم وبنجاح، وعندما تجري هذه المعالجة. ونوافق موافقة تامة على أن بناء السلم بعد انتهاء الصراع لئن كان لا يعتبر جزءا من حفظ السلام وصنع السلام، فإن العناصر الأساسية لبناء السلم بعد انتهاء الصراع يجب أن تؤخذ في الاعتبار، كما يجب أن تظهر في اتفاقات السلام وتسوياته؛ ومن ناحية أخرى، عندما يكون بناء السلم بعد انتهاء الصراع ناجحا، فإنه بدوره يوسع نطاق أسس السلم والأمن ويقويها.

لقد مر ما يقرب من سبع سنوات على معالجة جلسة قمة مجلس الأمن القضايا الأعرض للسلم والأمن الدوليين. وتجربة ما بعد انتهاء الحرب الباردة - سواء في كثير من بلدان القارة الأفريقية، أو في كمبوديا، أو في أمريكا الوسطى - تبرهن على أن نزع سلاح الأطراف المتحاربة سابقا، والقضاء على الأسلحة، وإزالة الألغام، واستعادة

النظام، وإعادة توطين اللاجئين، وتنظيم الانتخابات ورصدها، وتدعيم المؤسسات الحكومية، وفي حالات كثيرة، تشجيع المشاركة السياسية الأوفى من جانب الأعداء السابقين، تشكل كلها عوامل هامة في بناء السلم بعد انتهاء الصراع. ومثال موزامبيق وبعض الأمثلة الإيجابية الأخرى جديرة بالتنويه هنا. وثمة أمثلة أخرى أو ربما يجب أن أقول أنها دروس - تنم عن تحذير من أن تجاهل بناء السلم بعد انتهاء الصراع يجعل السلام هشا جدا.

وبزيادة ترابط الدول وزيادة العولمة، تزداد أيضا المصادر غير التقليدية - أو يجب أن أقول غير العسكرية - لتهديد السلم والأمن. وهذا يتطلب المعالجة الواجبة للأسباب الاقتصادية - الاجتماعية الأساسية لكثير من الصراعات. وإلا، فإن السلام لا يمكن أن يكون مستقرا أو دائما. ودراسة هذا البند اليوم تشهد على الاعتراف بهذا الواقع وقبوله.

ومن الأمور التي تتسم بأهمية عظيمة أيضا أن نعالج بالطريقة الواجبة مسألة المصالحة الوطنية والعوامل النفسية والسياسية التي تحدد سلوك الدول المشتركة في الصراع، كل منها تجاه الأخرى، أو سلوك الأطراف في حالات الصراع الداخلي. ونرى أنه يجب التغلب على الشكوك المتبادلة والسماح للسلام الاجتماعي بأن ينمو ويترسخ، إذا أردنا أن نتحاشى تكرار الصراع.

وفضلا عن ذلك، يجب التصدي بجدية للأسباب الجذرية ومعالجتها - أي للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإثنية المتأصلة التي أدت في المقام الأول إلى نشوب الصراع.

وبخلاف ذلك، فإن التدابير المتخذة سابقا، مهما كانت هامة وناجحة، ستبقى مجرد أنصاف تدابير. وفي هذا الصدد، نعتقد أن دور جميع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما الجمعية العامة، وليس دور مجلس الأمن وحده، بل كذلك دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات التنمية والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية ومجتمع المانحين هو دور أساسي. وفي هذا الصدد، فإن إصلاح منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتصدى أيضا للمسائل المتصلة بأدوار هيئات الأمم المتحدة المناسبة في معالجة مسائل التنمية بصورة أكثر فعالية. وإننا نعتقد أن نشوء مفهوم جديد للأمن البشري يتيح فرصة لمعالجة هذه المسألة بطريقة أكثر شمولية. وكما تبرز مناقشة اليوم، فإن مسألة التنسيق السليم لجهود المجموعة الدولية في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع وتجنب الازدواجية وتمويل هذه الإجراءات بحاجة إلى معالجة. وفيما يتصل بالتمويل، فإن التعبئة الفعالة للموارد المحلية والدولية تنطوي على أهمية حاسمة. وبالمثل، فإن إجراءات بناء السلام في الأجل القصير ينبغي أن تتبعها برامج واستراتيجيات طويلة الأجل تستهدف تعزيز المؤسسات الوطنية، والنهوض بالحكم الصالح، والقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة.

وفي الختام، لا أجدني مُبالغا في القول إن مجلس الأمن ما فتئ يتصدى في غالب الأحيان لمشكلات مباشرة ولم ينظر إلا قليلا في مسائل ضمان السلم والأمن في سياق أوسع. ونعتقد أن معالجة المسائل الأخرى الأعم المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، على غرار المناقشة الجارية اليوم، لن تعزز فقط المزيد من الشفافية والمشاركة الأوسع من جانب الدول غير الأعضاء في المجلس، بل ستدلل أيضا على أنها مفيدة جدا.

الرئيس: أشكر ممثل منغوليا على كلمته وعلى العبارات اللطيفة الموجهة لي.

المتكلم التالي ممثلة كرواتيا. أدعوها إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة بوليتش (كرواتيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم على تنظيم هذا التبادل لوجهات النظر. ويحدونا خالص الأمل في أن تساعدنا مداولات اليوم على أن نفهم بصورة أفضل، وأن نحسِّن بالتالي، الأساليب المتبعة أو أن نبلور أساليب جديدة في صون أو استعادة السلم والأمن الدوليين. والحالة الراهنة في العراق تمثل تذكِرة أخرى مؤثرة بضرورة عقد مناقشات شاملة بشأن طريقة صون السلم والأمن. فهناك الكثير جدا من المسائل المفتوحة، بل الخلافية، التي تتعلق بدور الأمم المتحدة ومجلس الأمن بالمقارنة مع دور المنظمات الإقليمية، التي ينبغي حسمها.

وإنها لحقيقة معروفة جيدا أن العالم أخذ يصبح أكثر ترابطا. وأن أي أزمة تنشأ في عالم اليوم وفي هذا

الزمن - سواء كانت مالية أو إنسانية أو غير ذلك - تنطوي على إمكانية التأثير على مناطق برمتها، بل وفيما يمتد وراءها. وآخر الأمثلة على ذلك يشتمل على الأزمة المالية الآسيوية، حيث كان لانهيار الأسواق في إندونيسيا وكوريا أثره الذي امتد من اليابان واستراليا إلى أوروبا والولايات المتحدة. والنزاع في رواندا الذي خفَّت حدته قبل عدة سنوات، أثَّر الآن على العديد من بلدان أفريقيا الوسطى.

وتعلمنا التجربة أن أية أزمة يمكن أن تعالج بصورة أفضل في مراحلها المبكرة. وبهذا المعنى، يمكن للمرء أن يتساءل عما إذا كان الاستخدام الأمثل للإمكانيات التي توافرت إثر انهيار ما كان يسمى بالستار الحديدي وإشاعة الديمقراطية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية قد تحقق. وهل كان بوسعنا أن نتحرك على نحو أسرع لمساعدة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل الدفع قُدما بالإصلاحات. وما هو نوع المساعدة الذي كان يمكن تخصيصه لذلك. وهل كان يمكن للتحديد المبكر، والاستجابة المبكرة، للمشاكل التي واجهتها البلدان التي كانت تمر بمرحلة انتقالية أن يكون لهما أثر إيجابي على تنميتها في المستقبل، وماذا يعني تجاهل الإشارات في الأجل الطويل؟

فمن حيث الجوهر، متى ينتهي صراع ما؟ هل ينتهي مع توقف الأعمال القتالية الحامية الوطيس، أو مع حسم الأسباب الكامنة وراءه؟ تعتقد كرواتيا أن تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لمشكلة معينة يحتمل أن تكون لها مضاعفات إقليمية أو عالمية هو العامل الأهم في ضمان السلم والأمن الدوليين. وأن مجرد الاكتفاء بترقيع حالة معينة وعدم حسم العداوات الأساسية في مجتمع ما لهما من الأثر ما يماثل أثر الجرح الذي يُترك حتى يتقيح. وهذا ينطوي على نفس الأهمية قبل اندلاع صراع أو أزمة معينة وبعدهما: فهو هام قبل اندلاع الصراع، لأنه يساعد على تجنب الصراع، وهام بعد اندلاع الصراع، لأنه يساعد على التئام الجراح.

واسمحوا لي أن أذكِّر المجلس بمثال سلبي. فبعد مرور سبع سنوات على تفكك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة والعدوان الذي شُن على كرواتيا والبوسنة والهرسك، فإن مسألة خلافة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة لا يزال يتعين حسمها ولا تزال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الجديدة ترفض القبول بالحدود القائمة والمساواة بين جميع الدول الخلف.

والمرحلة التالية - مرحلة بناء السلم بعد انتهاء النزاع - تنطوي على أهمية مماثلة لأهمية إنهاء الصراع أو الأزمة. وعادة ما يكون المجتمع الذي ينشأ بعد انتهاء الصراع مجتمعا ضعيفا. فهياكله الأساسية تكون مدمَّرة أو مخربة، ويعاني شعبه من العوز، وتكون موارده شحيحة، ولا تلقى حقوق الإنسان فيه الحماية الكافية، وتكون الذكريات المؤلمة ماثلة في الأذهان. وفي معالجة هذه المسائل، تؤيد كرواتيا الآراء التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/51/950) المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وفي ذلك التقرير ذكر الأمين العام بصورة غير مباشرة أن بناء السلم الناجح يتطلب استراتيجية سياسية وبرنامجا للمساعدة يدعم أحدهما الآخر، يدمجان اعتبارات حقوق الإنسان مع البرامج الإنسانية والإنمائية. وإن أهمية إعادة التأكيد المتبادلة على هذين النهجين إزاء بناء السلم لا تحتاج إلى إفراط في التأكيد.

وإن بناء السلم، كما هو في حالة البوسنة والهرسك، لم يتطلب فقط إعادة بناء وتعزيز الحكومة المدنية والمؤسسات المدنية والهياكل الأساسية، بل تطلَّب أيضا حفز الاستثمار وإعادة إنعاش الاقتصاد عن طريق المانحين الماليين. إلا أن تحقيق الانتعاش الكامل وإقامة مجتمع ذاتي الاستدامة، لن يتحققا إلا عندما تعالج الأسباب الجذرية وتحسم على النحو المناسب. ومع أنه ينبغي التأكيد مجددا على أنه يجب على الأطراف أنفسها أن تتحمل المسؤولية الأولى عن إدامة منجزات المجتمع الدولي، فإن استمرار الدعم، ولا سيما من البلدان الواقعة في المنطقة المعنية، سيكون عنصرا هاما في مساعدة دول مثل البوسنة والهرسك على الوفاء بالتزاماتها.

وإن عمليات التعمير والمصالحة في مرحلة ما بعد الحرب الجارية في كرواتيا هي عمليات أو ظواهر تستغرق وقتا بالضرورة، ولكن يمكن التعجيل بها عن طريق الدعم الدولي. وتمت تهيئة الظروف لعودة المشردين واللاجئين، مع أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المتضررة بالحرب ما زالت صعبة. وهناك نقص كبير في رؤوس الأموال للاستثمار الجديد، وتوليد فرص العمل ومشاريع محددة، مثل إزالة الألغام. ولذا فإن الموارد السياسية والبشرية والمالية التي

سبق واستثمرها المجتمع الدولي في كرواتيا ينبغي أن تقترن بالمساعدة الإنمائية، إذا كان للنتائج المنشودة أن تتحقق. وإن الاستثمار في السلم، الذي يعقبه الاستثمار في التنمية، جزء من العملية المستمرة نفسها. ومن ثم، نأمل في أن يحظى مؤتمر التنمية الذي عقد هذا الشهر في زغرب بمتابعة ناجحة.

وإن التثبت من حقيقة صراع معين ومعاقبة مرتكبي الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني المتصلة بالصراع شرط آخر مسبق لإعادة إحلال السلم والأمن. وعلى الصعيد العالمي، فإن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ينبغي أن يساعد ويعجّل في عملية الشفاء والمصالحة. ولكن ينبغي للمرء أن ينتبه إلى تحذير خطير وهو، إذا كنا ننوي تطوير المحكمة الجنائية الدولية لتصبح مؤسسة ذات مصداقية، يجب علينا أن نتجنب الأفخاخ وأوجه القصور التي اكتشفت في ممارسة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح بأن يؤدي انعدام التعاون من جانب أية دولة أو أي كيان - وفي هذه الحالة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكيان وجمهورية صربسكا في البوسنة والهرسك - إلى تشويه الصورة الحقيقية للصراع مما يؤدي إلى خيانة الأهداف الأساسية التي أنشئت من أجلها المحكمة. وترتكز عملية المصالحة على تقديم أشخاص مثل سلجيفان كانن ومركستش ورادِيتش، ومارتيتش وكاراديتش وملاديتش للمثول للعدالة.

الرئيس: أشكر ممثلة كرواتيا على كلماتها الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي ممثل نيجيريا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد إكوانوافور (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي، في مستهل بياني، أن أضم صوتي لمن سبقوني في الحديث، موجها إليكم عبارات التهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإذ نعرف اهتمام بلدكم الخاص بموضوع مناقشة اليوم ومساهمته الملموسة فيه، فإن وفد بلدي واثق من أن مداولات المجلس ستدار بمهارة وحكمة، وبأسلوب يعزز مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

إن صون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما من المقاصد الأساسية للأمم المتحدة. وعندما تكلم وفد بلدي أمام الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، متناولا تقرير مجلس الأمن، أكدنا على ما نعلقه من أهمية كبيرة على أنشطة المجلس وهو يضطلع بمسؤوليته الأساسية، فيما يتعلق بالمسائل التي تمس منطقتنا مباشرة. وفي العام الماضي كرس المجلس حوالي ٦٠ في المائة من أنشطته للصراعات في قارة أفريقيا.

واليوم، فإن على المجتمع الدولي أن يتصدى لعدد متزايد دوما من الصراعات الجديدة التي يجب احتواؤها بسرعة. وفي الحقيقة، لا توجد نزاعات إقليمية واسعة النطاق، ولكن استمرت حروب محلية عديدة، وقد شهدت أفريقيا أكثر من نصيبها العادل منها. إن هذه الصراعات قد عرقلت التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، إلى حد كبير، وعرضت السكان للفقر المدقع والحرمان، وتسببت في وجود حشود من اللاجئين والمشردين داخليا، وأدت إلى مخاوف جادة من جانب المجتمع الدولي حول مستقبل القارة. ووفد بلدي يساوره بالغ القلق، أيضا، إزاء اتجاه هذه الأحداث. وإن كان يشعر بالسرور لأن منظومة الأمم المتحدة تولي اعتبارا خاصا للأسباب الجذرية لهذه الصراعات بغية صوغ استراتيجيات لتسويتها. إن نتائج الصراعات، في الأجل القصير والمتوسط والطويل، تتطلب نهجا شاملا يتضمن كامل نطاق المساعدة الإنسانية والإنمائية.

ووفدي متفق مع الأمين العام على أن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يجب أن ينطوي على أنشطة منسقة ومتكاملة تعالج الأسباب الجذرية للعنف بغية إرساء أسس السلام الدائم. إن هذا النهج الشامل الذي يربط بين السلام والأمن والحكم الصالح واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة يمثل تغيرا رئيسيا في نموذج أنشطة الأمم المتحدة. وهذا ابتكار فريد من نوعه. ونيجيريا تؤيد بقوة جميع جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز قدرتها على منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات، وقد رحبت دائما بمبادرات الأمين العام في هذا الميدان. ويؤمن وفد بلدي أن التنمية شرط مسبق لا غنى عنه لإنشاء مجتمع يسوده الاستقرار والأمن والرخاء.

وينبغي النهوض بقوة ببناء السلام بعد انتهاء الصراع، كاستراتيجية طويلة الأجل لمنع نشوب

الصراعات، مع وضع في الاعتبار الظروف الخاصة لكل حالة. إن إعادة البناء الاقتصادي وإصلاح المرافق الصحية والتعليمية الأساسية وسلامة الأرواح والممتلكات، من شأنها أن تساعد في ضمان نهاية حقيقية للعنف. وستساهم هذه العناصر في توطيد السلام الذي يعتبر شرطا أساسيا لاستدامة النمو والتنمية.

إن السلام والرخاء يعززان بعضهما بعضا. وقد كانت مشاركة الحكومات المانحة والمنظمات غير الحكومية والحكومات المضيفة في هذه العملية من العوامل الحاسمة في أوجه النجاح المشاهدة في مناطق عديدة، لا سيما في المنطقة الفرعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وفي سيراليون وليبريا، نجد أن الأمم المتحدة وفريق المراقبة التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يشاركان بعمق في أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع برصد انتهاكات حقوق الإنسان ومساعدة الحكومات على تنفيذ مهامها في مجال نزع السلاح والتسريح. إن هذا النوع من التعاون بين مجلس الأمن ومنظمة إقليمية، المتوخى بالفعل في الميثاق، جدير بالاعتراف والدعم.

ختاما، يطلب وفد بلدي هنا من مجلس الأمن ألا يكل في جهوده لتوفير لفريق المراقبة المساعدة السوقية والمالية والتقنية التي يعتبر بأمس الحاجة إليها لتنفيذ ولايته في منطقتنا الفرعية. وأود في هذا الصدد أن أوجه انتباه المجلس إلى البيانات الرئاسية ذات الصلة وإلى القرار ١٢١٦ (١٩٩٨) المتخذ منذ يومين فقط بشأن تنفيذ اتفاق أبوجا المتعلق بالأزمة في غينيا - بيساو والذي وقعه الرئيس جواو برناردو فييرا وقائد العصبة العسكرية، كما تسمي نفسها، الجنرال أنسوماني ماني.

وبالرغم من استمرار وقف إطلاق النار، فالحالة متوترة، ويمكن أن يندلع العنف في أي وقت. ويعتبر الوزع السريع لقوات التدخل التابعة لفريق المراقبة حاسما في استعادة السلم وتوطيده في ذلك البلد. بيد أن الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تفتقر إلى الوسائل اللازمة للقيام بذلك. وهذا يوضح النداء الموجه إلى المجتمع الدولي لتمكين فريق المراقبة من اضطلاع بعملية بهذا الحجم. وبالرغم من كونها أزمة داخلية، فإن هذه الأزمة يمكن أن تعرض السلم والأمن في المنطقة الفرعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للخطر. ولذلك، فإن الاستجابة لهذا الطلب، في الوقت مناسب، سيساعد على نزع فتيل هذه الأزمة المحتملة قبل نشوبها. ونحن حاليا أكثر إدراكا للأخطار المرتبطة بإيفاد عمليات بموارد غير كافية. وتعلمنا أيضا أن عدم اتخاذ إجراء في مواجهة خطر يهدد السلم والأمن الدوليين في أي مكان في العالم أمر غير مقبول.

الرئيس: أشكر ممثل نيجيريا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل سلوفاكيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فارسو (سلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، ممثل الولايات المتحدة، على ريادته الفعالة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن سلوفاكيا تؤيد تماما البيان الذي ألقاه ممثل النمسا في وقت سابق من هذا اليوم باسم الاتحاد الأوروبي وتضم صوتها إليه؛ واسمحوا لي أن أبدي بعض التعليقات الإضافية باسم وفد بلدي.

إن صون السلم والأمن الدوليين من المقاصد الأساسية للأمم المتحدة وسيظل كذلك. إن تجارب وإنجازات المنظمة في مجال تحقيق هذا الهدف قد أوضحت أن عمليات حفظ السلام من الأدوات الرئيسية المتوفرة للأمم المتحدة لتسوية الصراعات، وإن كانت هذه الصراعات تتخذ أشكالا متنوعة.

وتتشاطر سلوفاكيا الأمين العام رأيه المعرب عنه في تقريره عن أفريقيا في الوثيقة S/1998/318، ومفاده أن عمليات حفظ السلام في شتى أشكالها يمكن أن تكون تدابير هامة لبناء الثقة. وبالاعتماد على التجربة الأخيرة، يبدو أن النهج المتعدد الأبعاد والتفاعلي لحفظ السلام هو في حد ذاته أمر محتوم.

وتشارك سلوفاكيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أن أصبحت دولة مستقلة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. والمشاركة النشطة والناجحة للجنود السلوفاكيين الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة في

إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، لا سيما في مجال الهندسة، حظيت بالتقدير من سلطات الأمم المتحدة ذات الصلة. وجمهورية سلوفاكيا، بعد أن حصلت على خبرة عملية في سلافونيا الشرقية، تقدم وحدات الهندسة التابعة لها لدعم وتعزيز قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية على إزالة الألغام.

وعلاوة على ذلك، تشارك سلوفاكيا في بعثات لحفظ السلام في القدس وأنغولا ومؤخرا في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في مرتفعات الجولان. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا نية بلادي واستعدادها لزيادة مشاركتها في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بالتعاون الوثيق مع النمسا.

إن الترتيبات الإقليمية أصبحت فعلا جزءا لا يتجزأ من الجهد العام الذي يبذله المجتمع الدولي من أجل الحفاظ على السلام والأمن في شتى أنحاء العالم. وتؤيد سلوفاكيا زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، لا سيما في مجال الإنذار المبكر، ومنع الصراعات وإدارة الأزمات وحلها والانتعاش بعد انتهاء الصراع. وفيما يتعلق بالمنطقة الأوروبية، وافقت حكومة جمهورية سلوفاكيا مؤخرا على مساهمة سلوفاكيا ماديا وبتقديم موظفين في بعثة التحقق في كوسوفو، وهي تؤيد كذلك مشاركة جنود سلوفاكيين في قوة تثبيت الاستقرار في البوسنة والهرسك.

وللسبب نفسه، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما المساعدة إلى تلك الترتيبات الإقليمية التي تفتقر، لأسباب مختلفة، إلى قدر كاف من الموارد والخبرة لمواجهة حالات الصراع في مناطقها. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تحسين قدرة تدريب قوات حفظ السلام بهدف تعزيز قدرة فرادى المناطق وبلدانها على حفظ السلام، بالتعاون الوثيق مع كل من المنظمات الإقليمية. وسلوفاكيا على استعداد للإسهام في هذه الجهود عن طريق مركزها للتدريب على حفظ السلام الذي يوفر بصورة خاصة التدريب للمهندسين في ميدان القتال.

ولا شك أن توطيد دعائم السلام في مرحلة ما بعد الصراع هو أحد أهم الخطوات الرامية إلى التقليل من خطر استئناف الصراع. وينبغي لجهود بناء السلام أن تتصدى لمختلف عوامل الصراع وأن تسهم في تهيئة ظروف المصالحة وإعادة الإعمار والانتعاش. ويجب أن ترمي أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع إلى تعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة عن طريق جملة أمور منها الأنشطة الإنسانية والإنمائية، وتدابير بناء الثقة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

لقد تعلمنا من عدة أمثلة أن المساعدة الإنسانية تضطلع بدور هام جدا في جميع مراحل الصراع، وأنها تكملة لا يستغنى عنها في العمل الشامل الذي يقوم به المجتمع الدولي في التسوية السلمية للنزاعات. وفي المرحلة الوقائية، يمكنها أن تساعد كثيرا على التقليل من تهديد الصراع؛ ويمكنها خلال الصراع الدائر أن تمنع المعاناة الإنسانية أو التخفيف منها؛ والمساعدة الإنسانية في مرحلة ما بعد الصراع تساعد في تعزيز السلام الدائم. والعنصر الرئيسي للمساعدة الإنسانية يكمن، في معظم الحالات، في الخطط المتعلقة بالألغام. فلقد عملت سلوفاكيا الكثير، لا سيما في إزالة الألغام، خلال مشاركتها في حفظ السلام. ونحن عاكفون على تطوير برامجنا لإزالة الألغام، ومستعدون لتقديم مهاراتنا وتقنياتنا ومعداتنا، وللمشاركة في أي نشاط يقوم به المجتمع الدولي في هذا الصدد.

ومع ذلك، نعتقد أن الإرادة السياسية تشكل عنصرا رئيسيا لتسوية الصراعات. فالأطراف والبلدان المعنية يجب أن تبدي الإرادة في الاعتماد على استجابات سياسية للمشاكل بدلا من الاستجابة العسكرية، وأن تبدي الرغبة في الحكم الصالح. ومن جانب آخر، مطلوب أيضا أن ينتهج المجتمع الدولي النهج المناسب، وينبغي للدول الأعضاء أن تظهر استعدادها للعمل ولتقديم الموارد الضرورية إلى الأمم المتحدة بغية التصدي للصراعات.

الرئيس: أشكر ممثل سلوفاكيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وإلى الإدلاء ببيانه.

السيد شودري (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر بنغلاديش سرورا خاصا أن تراكم، سيدي،

وأنتم الدبلوماسي الحكيم والمتمكن، تترأسون مداولات المجلس بشأن هذا الموضوع الهام.

تشيد بنغلاديش بحسن توقيت مبادرة مجلس الأمن في عقد هذه الجلسة. وهذا يعطي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فرصة للتقدم بأفكار عن كيفية خدمة قضية السلم والأمن الدوليين على أفضل وجه، وأيضا عن كيفية معالجة بناء السلام بعد انتهاء الصراع على أفضل وجه. ومداولاتنا ستساعد على تحديد مجالات ذات اهتمام للأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

إن الحالة الدولية لا تزال اليوم تتصف بالغموض، وثمة مناخ من عدم اليقين ما زال قائما. ولا يزال يتعين الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مجالات رئيسية من التعاون الدولي. ومصالح البلدان النامية تقتضي بالتأكيد أن تحظى بأولوية عليا. والفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، تستمر في الاتساع. والمشاكل الناجمة عن الفقر وأوجه الظلم الاجتماعي تتفاقم أحيانا كثيرة. ويشكل التخلف والفقر والظلم الاجتماعي مصدرا للإحباط، بل وسببا ممكنا لصراعات جديدة. وإن الاستقرار والأمن والديمقراطية والسلام أبعد ما يكون عن أن تكون دعائمها موطدة على صعيد عالمي. وهذا يقتضي عكس مسار اختلالات دولية متعاظمة. والنزاعات فيما بين الدول وأيضا داخل الدول، والصراعات المتصفة بالعنف والعدوان والاحتلال الأجنبي والتدخل في الشؤون الداخلية للدول أمور ما زالت تحبط التعايش السلمي للدول والشعوب.

وإذا نظرنا إلى طبيعة الصراعات والشقاق الاجتماعي التي يشهدها العالم اليوم سنلاحظ أن الحروب بين الدول والاحتلال الأجنبي تتراجع باستمرار منذ نهاية الحرب الباردة. ومن المتوقع أن يسهم هذا التطور الطيب في تخفيف حدة العنف في المدى البعيد. إلا أن الصراعات داخل الدول والنزاعات الاجتماعية والحرمان وإساءة استعمال حقوق الإنسان والتبجيل العرقي وكراهية الأجانب أمور لا تزال تسبب مشاكل تسفر عن أعمال عنف وتمس السلم والأمن الدوليين.

إن السلم والأمن الدوليين يمكن أن يعززا على أفضل وجه ليس فقط بعمل الدول ولكن أيضا بعمل الرجال والنساء، عن طريق غرس ثقافة السلام واللاعنف في كل كائن بشري وفي كل مجال من مجالات الأنشطة. وعناصر ثقافة السلام تستلهم المبادئ والقيم التليدة التي تحظى بالاحترام والتقدير الكبير لدى الشعوب والمجتمعات كافة. وهدف ثقافة السلام هو تمكين الشعب. وهي تساهم بفعالية للتغلب على النظم المتسلطة، وما يقترن بها من استغلال، وذلك عن طريق المشاركة الديمقراطية. وهي تكافح الفقر وعدم المساواة وتشجع التنمية. وتحتفل بالتنوع، وتعزز التفاهم والتسامح وتقلل من عدم المساواة بين الرجال والنساء. ونحن نعتبر ثقافة السلام وسيلة فعالة للحد من العنف والصراع في عالم اليوم ومنعهما.

وعبر ألوف لا تحصى من السنين، أخفق الجنس البشري في إلغاء الحرب والتخلص منها. بل إن شخصيات بارزة حائزة على جائزة نوبل، مثل لستر بيرسون وبرتراند رسل، قد أعربت عن رأيها في أن بعض الناس قد يبتهجون عندما تلوح إمكانية الحرب. ولذلك فإن ما نحتاج إليه بوضوح، كما قال الفيلسوف الأمريكي الشهير وليام جيمس، قبل عقود من مجيء الأمم المتحدة، هو شيء يمثل المعادل الأخلاقي للحرب - شيء يماثل عند الناس البطولة التي تصور بها الحرب في أغلب الأحيان، ولكنه يتلاءم أيضا مع الروح الإنسانية، الأمر الذي لا ينطبق قطعا على الحرب. وتلك هي الحاجة التي تسعى ثقافة السلام إلى الوفاء بها.

إن الصراعات في البلدان النامية تكمن جذورها في الفقر والجوع والجهل والحرمان الاقتصادي وعدم المساءلة في ممارسة السلطة السياسية. ولا بد أن نعالج الأسباب الجذرية للصراع بطريقة كلية وتشمل كل العناصر.

ويتوقف صون السلم والأمن الدوليين إلى حد كبير على تهيئة أوضاع مواتية للسلام الدائم بعد الصراع العسكري. والانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام يحتاج بصورة واضحة إلى اهتمام وثيق من جانب المجتمع الدولي. وهذا التحول إن لم يدر بصورة صحيحة يمكن أن يقوض السلم والأمن بصورة خطيرة. وقد شهدنا في الواقع مجتمعات لا تخرج من حالات الصراع إلا لتدخل في صراعات جديدة في داخل الدول أو بين المجموعات. وهذا الجانب من جوانب السلم والأمن وبناء السلم مهما شددنا عليه لن نكون مغالين في ذلك.

وفي حروب وصراعات اليوم كثيرا ما تلجأ الأطراف إلى أعمال تشكل انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان

والقوانين الدولية، ولا سيما القوانين الإنسانية. وتصبح الفئات الأضعف والأكثر تعرضا للضرر في هذه المجتمعات ضحايا سهلة وبريئة للصراعات. وأكثر الأمور شيوعا الاعتداء على حقوق النساء والأطفال. وفي هذا الصدد نرحب بالدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الأطفال والصراعات المسلحة. كما نؤيد الفكرة القائلة بمعاملة الأطفال في حالات الصراع بوصف الأماكن التي يتواجدون فيها منطقة سلام.

إن بنغلاديش ملتزمة بقضية السلم والأمن الدوليين. وقد ظللنا من المساهمين الرئيسيين في جهود حفظ السلام وصنع السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، ونحن على استعداد للعمل بصورة بناءة مع الدول الأعضاء للنهوض بأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس: أشكر ممثل بنغلاديش على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل إندونيسيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ويبيسونو (إندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين لأهنئكم، سيدي، سفير البحرين المقتدر والمحنك، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتوجه بالتهانئ أيضا إلى سفير الولايات المتحدة على عمله الممتاز في رئاسة مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

كان المجتمع الدولي يتوقع أن تؤدي نهاية الحرب الباردة إلى تقليل عدد الصراعات الإقليمية. ولسوء الطالع، مع ذلك، شهدت هذه الصراعات، وخصوصا في شكل حروب داخل الدول، زيادة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. ولذلك من المهم للغاية بالنسبة للمنظمة أن تكون قادرة على منع واحتواء انبعاث وتصاعد الصراعات، والآثار المصاحبة لها.

ومن ثم فإن مسائل حفظ السلم والأمن وبناء السلم بعد الصراع ما زالت تمثل السبب الأساسي لوجود الأمم المتحدة، وخاصة في الإطار المتغير للوسط الإقليمي والدولي. ولا شك أن جميع الدول الأعضاء تتشاطر الرأي القائل إن بناء السلم والأمن والتنمية والرخاء له أهمية قصوى في الوقت الذي نقترب فيه من الألفية الثالثة. ووفدي يعتبر أن مناقشة هذه الموضوعات المترابطة ينبغي أن تتم في إطار جدول أعمال المنظمة و في إطار الاختصاص المعني للهيئات المختلفة ذات الصلة. وفي ذات الوقت، نحن بحاجة إلى إقامة نظام أكثر جدوى للأمن الجماعي، كما يتوخاه الميثاق، ويمكن أن تشارك فيه جميع الدول الأعضاء وفقا لقدراتها الذاتية. وبذلك الأسلوب يشارك الجميع بصورة منصفة في تحمل عبء جعل العالم أكثر أمانا للجميع.

وفي هذا السياق، فقد أحطنا علما بالاقتراح الأخير للأمين العام المتعلق بتوسيع نطاق دور مجلس الأمن بالاستناد إلى المادة ٦٥ من الميثاق نظرا للحاجة المتزايدة إلى تزويد المجلس بالمعلومات الدقيقة وذات الصلة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ونشاركه وجهة نظره ومؤداها أن الجهود الرامية إلى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية الأساسية، هي وحدها التي يمكن أن تضع تحقيق السلام على أساس ثابت. ومع ذلك، ترى إندونيسيا أن من المستصوب والمناسب أن أي إجراء من قبل المجلس في هذا المجال ينبغي أن يتم بالاقتران مع الدور والمسؤوليات التي أناطها الميثاق بالعضوية الأوسع، المتمثلة في الجمعية العامة. وهذا الموقف مماثل للموقف الذي اتخذته حركة عدم الانحياز في اجتماع قمتها الذي عقد في دربن بجنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر الماضي، والذي يقوم على أنه، وبدون المساس باختصاص الهيئات الرئيسية الأخرى التابعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بأدوارها الخاصة في بناء السلام بعد الصراع، ينبغي للجمعية العامة أن تضطلع بالدور الأساسي لصنع القرار.

وصون السلم والأمن، سواء أكان في منطقة صراع قائم أم منطقة صراع محتمل، يحتاج إلى جهود متضافرة ومنسقة من جانب المنظمات الدولية والإقليمية، والأهم من ذلك، من جانب الأطراف المتنازعة. وإذا ما تمت هذه الجهود في إطار الفصل الثامن من الميثاق، يمكن للمنظمات الإقليمية أن تسهم إسهاما متميزا في جهود مجلس الأمن التماسا للحلول السلمية. وهناك حقيقة لا تنكر وهي أنه في إطار الجهود الرامية إلى حل الصراعات وصون السلم والأمن والاستقرار، تتميز المنظمات الإقليمية، لأسباب جغرافية وتاريخية وغيرها، بمكانة فريدة لاقتراح الحلول المجدية. ومن شأن التعاون

والتنسيق الوثيقين بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن أن يعززا بقدر كبير إمكانية تسوية المنازعات بالوسائل السياسية دون التدخل في مسائل تعتبر من الشؤون الداخلية للدول.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نقر أيضا بأن استمرار الصراعات، لا سيما تلك التي تنطوي على عمليات تسلح، لا يجلب سوى المزيد من المشاق والمعاناة للشعوب. ولا يقل عن ذلك أهمية أنه ليس بوسع الأمم المتحدة ولا المنظمات الإقليمية أن تفرض تدابير وقائية على الدول أو الأطراف المتصارعة بدون موافقتها. وعندما تبذل هذه المساعي استجابة لطلب الأطراف أو الحكومات المعنية فإن فرص نجاحها تكون أكبر. وإن الطلب إلى المنظمات الإقليمية أو الدولية بأن تقوم بعمل ما، أو على الأقل الموافقة على القيام به، شرط لا غنى عنه من وجهتي النظر القانونية والسياسية معا.

وتدرك إندونيسيا تماما أن بعثات الأمم المتحدة الـ ١٦ لحفظ السلم التي أرسلت خلال عام ١٩٩٨، والتي تتشكل من ٥٠٠ ١٤ من الأفراد المدنيين والعسكريين من ٧٧ بلدا بما فيها إندونيسيا، تتصدى بصفة رئيسية للصراعات داخل الدول. وهذه الصراعات تسببت في نصف الوفيات العالمية الناجمة عن الحروب وشردت الملايين من البشر. وعلى الرغم من ذلك، من المهم للغاية الحفاظ على المفهوم التقليدي لعمليات حفظ السلم. فهذه العمليات يمكن أن تكون مفيدة وهي لا تزال كذلك إذا ما نفذت بدعم من عضوية المنظمة بأكملها، وشرع فيها بعد موافقة جميع الأطراف المعنية، ومنحت ولاية محددة وواقعية في إطار زمني محدد يضع الأهداف السياسية الرئيسية. كذلك من الضروري أن تنسجم هذه العمليات تماما مع أغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه مثل السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فضلا عن توصيات واستنتاجات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلم.

إن الانتقال من صون السلم إلى بناء السلم بعد انتهاء الصراع مسألة دقيقة. ويجب أن يرمي إلى إزالة العوامل التي أسهمت في اشتعال الصراع، والأهم من ذلك، إزالة العوامل التي تسهم في خطر استئنافه، بغية تهيئة ظروف أكثر مؤاتاة للتعمير وإعادة التأهيل. وهو أيضا يستدعي اتخاذ تدابير لكفالة أمن المدنيين وإقامة بنية أساسية كافية لتحديد حاجات بناء السلم بعد انتهاء الصراع وسبل تلبيتها على نحو أوضح.

وفي هذا الصدد، يجدر بنا أن نلاحظ أن صون السلم يستدعي وضع برنامج جيد التنظيم، خاصة في مهمة معقدة مثل بناء السلم بعد انتهاء الصراع التي تقتضي نهجا شاملا ومتضافرا يشمل، من جملة أمور، تحويل الحركات المسلحة إلى آليات مدنية، وإعادة تنظيم الشرطة والقوات المسلحة، وتعزيز النظام القضائي الوطني، وإزالة الألغام، وأهم من كل شيء، المصالحة الوطنية عن طريق تدابير بناء الثقة، فضلا عن الدعم الدولي للانتخابات، واستئصال الفقر، وتعزيز الديمقراطية والتنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن المجتمع الدولي، عند تنفيذه هذه الخطوات، ينبغي أن يولي اهتماما مماثلا لجميع المناطق بعد انتهاء الصراع بتوفير العون والمساعدة، مع احترام شكل التنمية الذي يختاره البلد.

في الختام، إن صون السلم والأمن وبناء السلم بعد انتهاء الصراع يشتملان على جوانب عديدة، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والجوانب الاجتماعية والإنسانية، بدلا عن الاكتفاء بالجوانب العسكرية، وبالتالي يجب أن تنحصر المسؤولية عنهما في مجلس الأمن. إنهما يستدعيان اتخاذ نهج متعدد الجوانب يقتضي التكامل الفعلي للأبعاد السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية. وينبغي أن يكمل كل منهما الآخر وأن يتواءم معه. وهذا يستدعي تنسيقا وتفاعلا أكبر بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، مما سيؤدي إلى المزيد من وحدة الهدف وتضافر الجهود.

الرئيس: أشكر ممثل إندونيسيا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي وإلى سلفي.

المتكلم التالي ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يلتشنكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أهنئكم، سيدي، على رئاستكم الفعالة لمجلس الأمن، وخاصة على مبادرتكم الحسنة التوقيت بعقد هذه الجلسة. كذلك أود أن أشيد بسلفكم، السفير بيرلي، على العمل الممتاز الذي أنجزه في الشهر الماضي.

يوم الأربعاء الماضي علقت المناقشة المفتوحة في مجلس الأمن بشأن بند جدول الأعمال المعروض عليه بسبب الحالة في العراق. إن أحداث الأسبوع الماضي جعلتنا كلنا - ولنتحدث بصراحة - ننظر نظرة جديدة إلى دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي ضوء ذلك، أصبح النظر في البند المعروض اليوم على المجلس على نحو موضوعي ونظري مهمة عسيرة جدا بالتأكيد.

رغم ذلك نؤمن بأن مناقشة الجوانب المتعددة لأنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلم بعد انتهاء الصراع في سياق صون السلم والأمن الدوليين قد توفر تقييما جديدا لهذه الأنشطة في ظل خلفية التغيرات المستمرة على الساحة الدولية والتحول الجاري في الأمم المتحدة نفسها.

إن نهاية الحرب الباردة أرغمت الأمم المتحدة على تعزيز دورها في تحمل العبء العالمي من أجل السلام بتكييف أنشطتها في مجال حفظ السلم مع الواقع الناشئ والأنواع الجديدة من الصراعات. ونتيجة لهذا التطور، نشأ جيل ثان من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم بولايات متعددة المهام، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى المجتمعات التي مزقتها الحروب للانتقال من الصراع العنيف إلى المصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي وتوطيد الديمقراطية. وهذا في الواقع أدى إلى نشوء بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

من المعلوم أن الأمم المتحدة تراكمت لديها خبرة قيمة خلال العقد الماضي في هذا الميدان. وبوسعنا الإشارة إلى بعثات الأمم المتحدة في السلفادور وكرواتيا وكمبوديا وموزامبيق، وفي أماكن أخرى. وهناك حاليا وجود للأمم المتحدة بعد انتهاء الصراع في البوسنة والهرسك، وسيراليون والصحراء الغربية وهايتي وفي بلدان أو مناطق أخرى.

وتسهم أوكرانيا باستمرار في هذه الجهود الدولية الجماعية. وفي الواقع، شارك ممثلون لبلدنا في عدد من بعثات الأمم المتحدة في إطار ولايات بناء سلم بعد انتهاء الصراع، بما فيها البعثات إلى أنغولا، وجنوب أفريقيا وغواتيمالا وكرواتيا وموزامبيق. وحاليا، يعمل ممثلو أوكرانيا في بعثات الأمم المتحدة في أنغولا وفي البوسنة والهرسك. وفي السنوات القليلة الماضية، عمل مراقبون أوكرانيون في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جورجيا. واليوم، تساهم أوكرانيا بأفرادها في بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتحقق في كوسوفو. وتظل أوكرانيا أيضا ضمن الدول الضامنة للتسوية السلمية في الصراع الترانسدنيستري، بجمهورية مولدوفا.

إن تطور ممارسة الأمم المتحدة لحفظ السلم في العقد الأخير يوضح ضرورة تطوير نظرية حفظ السلم أيضا. وفي هذا الصدد، وفّرت "خطة للسلام" (S/24111)، التي قدمها الأمين العام في عام ١٩٩٢، وملحقها لعام ١٩٩٥ (S/1995/1)، قاعدة نظرية صلبة لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك مفهوم صون السلم بعد انتهاء الصراع.

وقد دعمت أوكرانيا تلك العملية وشاركت بنشاط في مداولات الأفرقة الفرعية الأربعة لفريق الجمعية العامة العامل المعني بخطة للسلام. ورغم أن المناقشة في الفريق الفرعي المعني بصون السلم بعد انتهاء الصراع أظهرت اختلاف الآراء فيما يتعلق بمشكلة اختصاص ومسؤوليات هيئات الأمم المتحدة الرئيسية في هذا الميدان، ترى أوكرانيا أن تلك الخلافات يمكن التغلب عليها. ومن ثم، سيكون مفيدا لو أسهمت هذه الجلسة لمجلس الأمن في استئناف الجهود الرامية إلى وضع إطار استراتيجي لأنشطة بناء السلم بعد انتهاء الصراع.

في هذه السنة شهدنا بالفعل عدة خطوات مشجعة اتخذت داخل الأمم المتحدة في هذه الوجهة. وأشير، أولا، إلى تقديم الأمين العام تقريرا بالغ الأهمية بعنوان "أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها" (S/1998/318)، سلط الضوء، على جملة أمور، منها تزايد أهمية بناء السلم بعد انتهاء الصراع وضرورة قيام كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بالمزيد من النظر فيه.

ونحن نرى أن لأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع مكانة خاصة بين أدوات صون السلم والأمن الدوليين، إذ هي تصمم للتصدي على نحو شامل للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الدول على أثر المنازعات. وإلى جانب هذا فهذه الأنشطة لا تنفذ كقاعدة، إلا بعد أن تكون الأدوات الأخرى لدعم السلام الدولي قد استخدمت في مناطق الصراع. وهذا

يزيد من تعقيد ولايات بعثات بناء السلام بعد انتهاء الصراع، لأنها إما أن تنهي النجاح وإما أن تعوض عن نقص الانجازات في البعثات السابقة. ولذا فإننا نرى عند صياغة الولايات في المستقبل لبعثات بناء السلام بعد انتهاء الصراع أن يولي مزيد من الاهتمام لمختلف الشروط الأساسية لوزعها.

وفي السياق ذاته، يرى وفدي اتباع نُهج متوازية في استهلال أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع، بقصد إزالة العواقب المختلفة للصراعات داخل الدول وفيما بينها.

ونحن نشارك في الرأي الذي يراه كثيرون بأنه لا توجد نماذج قياسية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع، ونؤمن جازمين بضرورة تنفيذ أي من هذه الأنشطة بالتوافق الكامل مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بناء على طلب الأطراف المتنازعة وعلى أساس موافقتها، مع الالتزام الكامل بقضية المصالحة والتعمير المدني والسلام الدائم.

ويظل وفدي مقتنعا بأن على الأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور رئيسي بوصفها المنسق والمبدع للمبادئ التوجيهية لعملية ما بعد انتهاء الصراع، مع اشراك المنظمات الإقليمية في ذلك.

والأمم المتحدة، ليست كأي منظمة أخرى قائمة، فهي توفر أفضل إطار لتحقيق هذه الغاية. وفي هذا السياق تعتقد أوكرانيا أن المراقبة السياسية المتواصلة من الأمم المتحدة لعملية تكوين الدول الجديدة التي تظهر، كقاعدة، نتيجة لصراعات، ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات المنظمة لبناء السلام بعد انتهاء الصراعات. ونرى أن من الضروري أيضا أن يقوم بهذه المراقبة جهاز متخصص من الأمم المتحدة - وليكن مجلس الوصاية مثلا. وفي ضوء المناقشات الجارية حول استمرار وجود هذه الهيئة قد نجد أن من طرق إحياء أنشطتها أن يعهد إليها بولاية جديدة وأن يعاد النظر في تسميتها.

ويتطلب اتساع نطاق أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال اتباع نهج متكامل ومنسق كي ينجح بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وكما ندرك جميعا، فإن برنامج الإصلاح الذي استهله الأمين العام في العام الماضي لم يتعرض لجهود الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن واثقون أن جهود الأمم المتحدة في هذا الميدان أصبحت أكثر تماسكا وشمولا، بفضل التجديدات التي أدخلت - وأولها تعيين إدارة الشؤون السياسية مركز تنسيق للأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد يرغب مجلس الأمن في اغتنام هذه الفرصة كي يطلب إلى الأمين العام أن يتدبر في مقترحات لزيادة التحسينات في هذا المجال.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب مرة أخرى عن الأمل في أن تسهم نتائج مناقشاتنا في زيادة تطوير إطار الأمم المتحدة المفاهيمي والتنفيذي لأنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

الرئيس: أشكر ممثل أوكرانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي ولسلفي السفير بيرليه.

المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل استراليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد كرايتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنني ممتن سيدي الرئيس لإعطائي الفرصة للإسهام في المناقشة.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو بطبيعة الحال لب مهام الأمم المتحدة. وقد عهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الأولى عن هذه المهة. وهي مسؤولية لها قدرها، ولكنها ليست مسؤولية المجلس وحده. إنها مسؤولية يتقاسمها أعضاء الأمم المتحدة جميعهم.

وفي ضوء ذلك بالذات، ونظرا للرغبة الأكيدة في زيادة الانفتاح والشفافية في أساليب عمل المجلس تقدر استراليا بوجه خاص المبادرة لعقد هذه الجلسة الرسمية لمناقشة قضية هي مصدر قلق مباشر لنا جميعا.

وينطوي صون السلم والأمن الدوليين على أمور كثيرة. فهو من الناحية التقليدية يعتبر نطاق الأنشطة التعاونية التي ينفذها المجتمع الدولي عندما يتفجر نزاع أو صراع. ومن الممكن أن تتراوح هذه الأنشطة بين الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وقد تتطلب أيضا إنفاذ السلام.

ونعلم أيضا أن ثمة عوامل أخرى لها أثرها على صون السلم والأمن الدوليين. فالفقر والخلافات العرقية وانتهاكات حقوق الإنسان ومأخذ نظم الحكم والحصول على الحريات الأساسية، هي وغيرها من أسباب النزاع والصراع لا تقل عن الأسباب التقليدية كالادعاءات بالأراضي أو الإيديولوجيات أو الوصول إلى الموارد الطبيعية. ويتطلب صون السلم والأمن الدوليين أن نتصدى لهذه الأسباب لأن الفشل في التعامل مع الأسباب الكامنة للصراع لن يكفل إلا أن يكون السلام غير مستدام.

وإذ أردنا بيان الواضح، فإن أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية هي بنفس القدر من الأهمية وهي جزء محوري من أنشطة الأمم المتحدة. ولكن كثيرا جدا ما ينزع إلى اعتبارها شيئا مختلفا، أي أنشطة متفرقة - وربما كجزء منافس من جدول أعمال الأمم المتحدة لا كجزء أساسي من دورها في صون السلم والأمن.

وتدل خبرة الأمم المتحدة على مدى الخمسين عاما الماضية، وخصوصا في مجال الصراعات داخل الدول، على أن اتباع نهج متكامل شمولي أمر حيوي لجهودنا من أجل صون السلم والأمن الدوليين. أما اتباع نهج مجزأ - يتناول صنع السلام وحفظ السلام والتنمية الاقتصادية والمساعدة الإنسانية واللاجئين وبناء المؤسسات وما إلى ذلك، كما لو كانت لا تجمعها رابطة، فهو أمر غير مجد. ويتعين ضم هذه الأجزاء إلى بعضها البعض.

ومن الناحية العملية فإن هذه المهمة ليست سهلة بطبيعة الحال. فإيجاد الظروف السياسية السليمة وحده مسألة غير قائمة. وهي تتطلب مستوى رفيعا من التعاون بين الأطراف المعنية. وتتطلب التفاهم المشترك حول الأهداف والأولويات الوطنية. كما تتطلب التزاما قويا بالموارد. وتتطلب التزاما سياسيا وعمليا قويا من كل أعضاء الأمم المتحدة. كما تتطلب مستوى رفيعا من التعاون والتنسيق بين مختلف أذرع الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى.

وصحيح أيضا أن التمييز بين حفظ السلام وبناء السلام غير واضح والانتقال من أحدهما إلى الآخر ليس ببساطة مثل تمرير العصا من فريق إلى آخر. ومن الناحية العملية يجب أن يوجد عنصر أساسي لبناء السلام في حفظ السلام. فمن الممكن أن يطلب إلى حفظة السلام التقليديين القيام بدور متعدد المهام، كالمساعدة مثلا في تنظيم وإدارة الانتخابات أو المساعدة في تلبية احتياجات اجتماعية واقتصادية ومؤسسية إنمائية.

والاحتياجات تختلف في كل حالة، ويجب أن تكون الأمم المتحدة قادرة في كل حالة على الاستجابة بمرونة وواقعية. ونحن لا نعتبر هذا إعادة لتحديد أو تفسير دور مجلس الأمن أو تحميله مسؤوليات تدخل فعلا ضمن اختصاصات جهات أخرى في المنظمة. بل نعتبره تحديا للمنظمة ككل ولأعضائها جميعا. والتحدي هو وضع ما يطلق عليه الآخرون بحق إطار استراتيجي لإضفاء التماسك على جميع أنشطة الأمم المتحدة.

غير أنني أشدد على أن الأمم المتحدة لا تستطيع القيام بذلك بمفردها. ولن يكون إسهام الأمم المتحدة فعالا إلا بقدر الدعم الذي تحصل عليه من الأطراف والسكان المحليين أنفسهم. وبغير المشاركة والتعاون الكاملين منهم، نحمّل دور الأمم المتحدة وفعاليتها عبئا سياسيا وعمليا ثقيلا.

وهناك دور هام هنا للمنظمات الإقليمية التي تولي أكبر اهتمام مباشر لتخفيف التوترات، وحسم المشاكل، والشروع في التعمير. وفي منطقة استراليا نفسها في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، فإن مكتب الأمم المتحدة السياسي في بوغينفيل مثال قائم جيد جدا لبعثة صغيرة تعمل لدعم عملية سلام محلية وإقليمية.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد تقدير حكومتي لعقد هذه المناقشة، ونشكركم، سيدي، على تنظيمها. وهي استجابة نرحب بها للدعوات القوية المتزايدة الصادرة عن عدد أكبر من الأعضاء لتعزيز الانفتاح والشفافية في طريقة عمل المجلس.

ونفهم، بل ونقبل أنه لا يمكن للمجلس دائما أن يناقش القضايا بهذه الطريقة. ونقر بأن هناك أوقاتا تكون فيها الحاجة إلى السرعة والحسم والسرية على جانب كبير من الأهمية. ولكن من الصحيح بنفس القدر أن هناك قضايا كثيرة يمكن للمجلس أن يستفيد منها بالاستماع إلى آراء عدد أكبر من الأعضاء. ونرى أن المزيد من هذا النوع من الحوار جزء ثمين وربما أساسي من عملية تحديث مؤسسات الأمم المتحدة، وجانب حيوي من صون مصداقية وفعالية الأمم المتحدة ككل.

الرئيس: أشكر ممثل استراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

والمتكلم الأخير هو ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد إلى جانب طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن بناء السلم بعد انتهاء الصراع مفهوم يبدو أن الاتفاق الحكومي الدولي الوحيد بشأنه هو أن نتكلم عنه لسبع دقائق. واحتراما لهذا الاتفاق سأوجز بياني، ولكني سأتيح للوفود نسخة كاملة مكتوبة.

كما ذكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين في مذكرته في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٨، فإن المشكلة الأساسية هي الخلاف حول إعطاء الدور الرئيسي لبناء السلم بعد انتهاء الصراع للجمعية العامة.

ومؤتمر قمة عدم الانحياز في دربن أكد من جديد أنه ينبغي أن يكون للجمعية العامة الدور الرئيسي في تشكيل أنشطة بناء السلم. ونرى أنه ينبغي ألا تعطى الولاية لمجلس الأمن بشأن أنشطة بناء السلم حتى ترسم الجمعية العامة السياسة من خلال المداولات الحكومية الدولية العامة.

وتفهم الهند الحجة القائلة بأن للأمن إطار أعرض. ولكن مجلس الأمن يماثل وزارة الداخلية في حكومة وطنية، فله وظيفة الشرطة المستنيرة. وجميع الحكومات تعلم أن التوترات التي تنفجر أحيانا في شكل اضطرابات أو قلاقل مدنية لها جذور اجتماعية واقتصادية، وبمجرد استعادة النظام، تعالج الحكومات الديمقراطية على وجه السرعة أسباب تلك الاضطرابات. ومع ذلك، فإن وزارة الداخلية ليست هي التي ترخص البرامج الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للشفاء في الأجل الطويل. وبطبيعة الحال هناك استثناءات يتخذ فيها المسؤولون عن الأمن قرارات بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية أيضا وهذه تسمى دول الشرطة.

والمجلس هيئة سياسية صرفة. وقراراته تبين توازن المصالح والقوة، وهو توازن غير دائم. وإذا حاول المجلس بناء السلم، فستعكس مسودة هذه المحاولة إما ايديولوجية الأعضاء المهيمنين - في الحالات التي لا يكون فيها للآخرين اهتمام - أو خليط تتوافق فيه الآراء المتناحرة. وفي الحالتين لا تحسب هذه المحاولة حسابا لمساعدة البلد المعني.

وقد يكون أوضح تحليل حتى الآن لبناء السلم ذلك التحليل الذي أجرته في العام الماضي لجنة كارينغي لمنع الصراعات القاتلة. وقد حددت احتياجات جوهرية ثلاثة أساسية لبناء السلم، وهي الأمن والرفاه والعدالة. ويمكن للمجلس بشكل مشروع أن يعالج الاحتياج الأول منها وكانت وجهة نظر اللجنة أن هناك ثلاثة مصادر رئيسية لانعدام الأمن:

> "الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى؛ وإمكانية المواجهة التقليدية بين القوات العسكرية؛ والعنف الداخلي، مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، ونظم القمع".

وكما لاحظت اللجنة أيضا، فإن إمكانية استخدام الأسلحة النووية هي أكثر هذه الأخطار التي تهدد بزعزعة استقرار السلم والأمن الدوليين، وبناء السلم. وللأسف، فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن هم الذين يمتلكون أضخم الترسانات النووية ويواصلون تطويرها.

وبالنسبة للصراعات العنيفة التي استخدمت فيها الأسلحة التقليدية، لاحظت اللجنة،

> "أن التجارة العالمية في الأسلحة المتقدمة يسيطر عليها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن...".

ومرة أخرى، هناك أسباب عدة تدفع مجلس الأمن للتأمل والاستبطان.

وإذا بدأ المجلس مسألة تشجيع الرفاه، وحاول توجيه الأنشطة الإنمائية بعد انتهاء الصراع، فقد نتوقع توالي المشاكل. ومن بين مسائل عديدة أخرى، يتعين على المجلس أن ينظر فيما يلي.

ما هو النموذج الإنمائي الذي سيتبعه؟ إن الخيار بين الاستراتيجيات البديلة وظيفة سيادية. وفرض الأمم المتحدة، بناء على تعليمات المجلس، نموذج معين، قد لا يلقى الاستياء فحسب، بل ويمكن في واقع الأمر أن

يؤدي إلى تزايد التوترات الاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى المشاكل السياسية في المقام الأول. وبناء السلم المضلل يمكن أن يؤدي إلى الاحتكاكات، مما يقود إلى حلقة جديدة من العنف.

وأكثر من مرة، جرى فيها استخدام موظفي الأمم المتحدة لحفظ السلام لتقديم المساعدة الإنسانية، واعتبروا منحازين. وأدت محاولاتهم للمساعدة إلى إثارة الانفعالات بدلا من تهدئتها. ونفس هذه المشاكل تكمن في بناء السلم. وإذا ما اعتبرت المعونة منحازة، أصبحت جزءا من المشكلة؛ فهي تغذي الصراع؛ ولا تبني السلم.

ويجب عدم تمييع التمييز بين تفويضات صناديق الأمم المتحدة، وبرامجها، ووكالاتها المتخصصة؛ وتفويضات مجلس الأمن. فينبغي لها ألا تنفذ إلا الأنشطة التي تصرح لها بها مجالس إدارتها ويجب عليها أن تلتزم بالخبرة التي طورتها طيلة سنوات.

وعندما بدأ المجلس مناقشاته في الأسبوع الماضي حول مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع، كنا على استعداد للمناقشة بأسلوب عام. ومع ذلك، فإن الهجوم على العراق في الأسبوع الماضي أثار مشاكل ومسائل أساسية يجب معالجتها. ونحن نواجه صراعا ناتجا عن عمل انفرادي من قبل بعض أعضاء المجلس. وقد يكون للمجتمع الدولي رأيه الخاص به إزاء الكيفية التي يمكن بها بناء السلم في العراق ومنطقته، ومجلس الأمن ككل قد يكون حساسا بالنسبة لهذه الآراء، إلا أن آراء الأغلبية العظمى من البلدان لا تجد من أعضاء المجلس الترحيب الذي تستحقه.

وهذا بدوره له نتيجتان محتملتان. إما أن يكون المجلس غير قادر على التصرف. ولهذا يفقد سلطته الأدبية، أو أنه يتحرك في اتجاه لا يتفق مع واقع الحالة ولا مع رغبات المجتمع الدولي. وبطبيعة الحال، هناك أيضا الخطر الدائم من تجاوز مجلس الأمن على أساس أنه لا حاجة للحصول على الإذن منه. وفي كل هذه الحالات، لا يفي المجلس بالتزاماته في إطار المادة ٢٤ من الميثاق. ومن المؤكد أن إساءة استخدام مجلس الأمن خلسة لأغراض ليست جزءا من ولايته يحط من مكانة المجلس. ونأمل أن يدرك ذلك جميع أعضاء المجلس.

فالهجوم على العراق يثير مرة أخرى مسألة نجاعة أو فائدة الجزاءات. وفي العراق، استخدمت الجزاءات كأداة لبناء السلم، وكفالة أنه لم يعد لدى العراق مخزونات من أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إنتاجها. ولكن إذا كان بناء السلم يعني أيضا، كما يجب أن يعني، معالجة احتياجات السكان المتضررين بالصراع، فإن الجزاءات، كما في حالة العراق، تعيق بصورة واضحة تحقيق هذا الهدف. ويتمثل هدف المجتمع الدولي في ضمان أن يعيش العراق وجيرانه بسلام بعضهم مع بعض، وألا تتكرر أحداث الثمانينات والتسعينات، وأن يتمكن العراق من العودة إلى أسرة الأمم. وهذا وحده يبني السلم حقا.

مرة أخرى، هناك خيار يواجهه المجلس: إما أن يؤكد سلطته ويتخذ قرارات عملية بشأن الجزاءات تبني السلم حقا، أو ربما يكتشف أن قدرته على قيادة المجتمع الدولي قد تعطلت. ذلك أن وكالات وبرامج منظومة المتحدة الأمم المتحدة قد أوردت بالتفصيل الأهوال التي أنزلتها الجزاءات بالعراق.

فوفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تعزى ٠٠٠ ٩٠ حالة وفاة مباشرة للآثار المترتبة على الجزاءات كل عام، وهذا يعني أن الجزاءات قتلت حتى الآن ثلاثة أرباع مليون نسمة؛ وهناك مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية المزمن؛ وجرى تدمير النظام التعليمي، حيث أن ٨٤ في المائة من المدارس تحتاج إلى ترميم وانخفضت نسبة الالتحاق بالمدارس انخفاضا هائلا.

ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، يوشك النظام الصحي على الانهيار. ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، حصل تدهور كبير في القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى اهتمام واستثمارات لا يمكن توفيرها بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

فمن أجل مصلحة السلام، إن لم يكن رأفة بالإنسانية، يتعين على مجلس الأمن أن يدرك أن هذه الأزمة ليست أزمة يمكن أن يسمح لها بأن تستمر إلى ما لا نهاية أو أن تتعمق. ولا بد من التوصل إلى سياسة لإغلاق هذا الفصل تحترم قرارات مجلس الأمن والكرامة الإنسانية لشعب العراق في نفس الوقت.

إن الأحداث التي أدت إلى شن الهجوم على العراق توضح أيضا أن شخصية وأعمال أولئك المعنيين بصورة وثيقة ببناء السلام بعد انتهاء الصراع لها دور حاسم في تحقيق النجاح. إن الأمين العام والمجتمع الدولي حصلوا في معظم الحالات على فوائد جمة من عمل الموظفين المدنيين الدوليين الذين أنيطت بهم المسؤولية الأساسية عن بناء السلم بعد انتهاء الصراع. والاستثناءات توضح الأهمية الحاسمة لدورهم ومدى حساسية ودقة مهمة الاضطلاع بمسؤوليات يترتب عليها أثر حاسم في بناء السلم في مناطق الصراع، وتجنب التعرض لشبهة الضلوع في خدمة أغراض أخرى غير السلم والأمن الدوليين. نشكركم، السيد الرئيس، على مبادرتكم التي مكنتنا من النظر في هذا البند الهام.

الرئيس: أشكر ممثل الهند على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

وأتوجه بالشكر إلى ممثلي الدول الذين أدلوا ببيانات. وبالقياس إلى عدد المتحدثين سواء في الجلسة الصباحية العامة التي عقدها مجلس الأمن صباح يوم الأربعاء ١٦ كانون الأول/ديسمبر، أو في جلسة اليوم، فإن ذلك يعكس الاهتمام البالغ الذي يحظى به هذا الموضوع الهام، والذي يحاول تثبيت الصلة العضوية والمنطقية بين حفظ السلام وبناء السلام بعد الصراع. لقد طرح الكثير من الأفكار الجيدة، ومن المؤمل أن يستفيد منها مجلس الأمن حين يتخذ قراراته المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين. ومتروك للمجلس الآن اتخاذ ما يراه مناسبا حيال ترجمة تلك الأفكار إلى خطوات عملية استرشادية لازمة لعملية صنع القرار.

بهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.
